الأمـم المتحـدة

S/PV.4710

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٧١٠**

الخميس، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بلوغر .... (ألمانيا)	
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أسبانيا	السيد أرياس
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ دنغوا
	غينيا	السيد زومنيغى
	فرنسا	السيد فلورنت
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة هاو - جونس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

التهديدات للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية.

03-25283 (A)

0325283

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التهديدات للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأستراليا وإسرائيل وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية والبحرين وبيرو وبيلاروس وتركيا وجنوب أفريقيا والسلفادور وفيجي وكرواتيا وكندا وكوبا وكولومبيا وليختنشتاين ومصر وميانمار واليابان واليمن واليونان، يطلبون فيها توجيه دعوة إليهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كاباغلي (الأرجنتين)، والسيد دوث (أستراليا)، والسيد غيلرمان (إسرائيل)، والسيد ديلجا (ألبانيا)، والسيد كوتشنسكي (أوكرانيا)، والسيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد المنصور (البحرين)، والسيد دي ريفيرو (بيرو)، والسيد إيفانوف (بيلاروس)، والسيد بامير (تركيا)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد لاغوس بيتزاني (السلفادور)، والسيد نايدو (فيجي)، والسيد أوغينانوفاتش (كرواتيا)، والسيد هاينبيكر (كندا)، والسيد رودريغز باريللا (كوبا)، والسيد جيرالدو (كولومبيا)، والسيد ويناويسير (ليختنشتاين)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد سوي (ميانمار)، والسيد هاراكوتشي (اليابان)، والسيد الصايدي (اليمن)، والسيد فاسيلاكيس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حال عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس، على توجيه الدعوة إلى سعادة السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السير جيريمي غرينستوك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/191، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣).

ونظرا لطول قائمة المتكلمين أمامنا، فإني أرجو من جميع المتكلمين ألا تتجاوز بياناتهم مدة سبع دقائق، وذلك حتى يتسنى للمجلس أن يضطلع بعمله بسرعة. ولدينا ٢٧ متكلما في القائمة. وهكذا، فإن كل دقيقة يضيفها المتكلمون إلى الدقائق السبع لكلماتهم ستؤدي إلى إضافة نصف ساعة إلى مداولات المجلس. ويرجى من الوفود التي أعدت بيانات مطولة أن تقوم بتوزيع نصها المطبوع وإلقاء صيغة مختصرة في القاعة.

وكتدبير آخر من تدابير الاستخدام الأمثل للوقت المتاح لنا لتمكين أكبر عدد من الوفود من الكلام، لن أدعو

المتكلمين كلا بمفرده إلى شغل المقعد على الطاولة أو إلى العودة إلى المقعد المخصص له بجانب القاعة. وعندما يكون أحد المتكلمين يتكلم، سيصطحب موظف المؤتمرات المتكلم التالي في القائمة إلى مقعد على طاولة المجلس وأعتقد أن هذا الإجراء أفادنا كثيرا أمس، ونود أن نستمر في تطبيقه، إذا وافق المجلس.

وأشكر الممثلين على تفهمهم وتعاونهم.

وأعطي الكلمة أولا لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، السير جيريمي غرينستوك.

السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): سيدي، إنني أقدر جدا الوقت الذي خصصتموه لهذا الموضوع اليوم للاستماع لآراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

في ٢٠ كانون الثاني/يناير، استمعنا إلى آراء وزرائنا في أعمال مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب، بما في ذلك أعمال لجنة مكافحة الإرهاب. وأرحب بالدعم الذي أعربوا عنه لعمل اللجنة وبالتزامهم بتحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبمزيد من التطوير لدور اللجنة.

وقد ناقشت اللجنة التحدي الذي وضعه لنا جميعا الوزراء في الإعلان الذي اعتُمد بموجب القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣). ووافقنا على جملة إجراءات للجنة بغية متابعتها للنقاط الواردة في الإعلان. ويجري تعميم مجموعة الإجراءات هذه على الوفود مع الملاحظات التي أدلي بها الآن. وستبقي اللجنة المجلس والعضوية الأوسع على علم تام بالتقدم المحرز.

تواصل اللجنة العمل بالحيوية والتركيز والشفافية التي تتطلبها مكافحة الإرهاب. وقد استعاد فريق الخبراء ملاكه الكامل وهو يكتسب باستمرار الخبرة والفعالية. وفي الفترة الحالية، كما يوضح برنامج عملنا المنشور، نركز على ثلاثة مجالات: أولا، العمل مع الدول الأعضاء لرفع قدرتها لدحر الإرهاب في كل من بلدانها؛ ثانيا، الترويج لبرامج المساعدة بغية تسريع عملية بناء القدرات؛ وثالثا، إنشاء شبكة عالمية من المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة لكل منها في التصدي للإرهاب وفي تشاطر التجارب وأفضل الممارسات. وستساعد الجلسة الاستثنائية للجنة مكافحة الإرهاب التي دعوتُ إلى انعقادها في ٧ آذار/مارس في المضي قدما بهذا الجهد العالمي.

ووفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ستستمر اللجنة في تشجيع الدول على أن تصبح طرفا في أقرب فرصة ممكنة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب، على سبيل الإلحاح، كما طالب بذلك الإعلان الوزاري. وستبقى اللجنة واعية بالصلات بين عملها والتزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وترحب اللجنة بهذه الفرصة لسماع آراء الدول الأعضاء عن عمل الأمم المتحدة في ميدان مكافحة الإرهاب. وأتقدم لها بالشكر على مشاركتها اللجنة في عملها حتى الآن. واللجنة لن تتمكن من مواصلة فعاليتها إن لم تحظ بثقة ودعم عضوية الأمم المتحدة، وسيكون من المفيد للغاية أن نستمع إلى آرائهم عن الأعمال المنتظرة، كما حددته للمجلس في تقريري الذي قدمته بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب في ٢٠ كانون الثاني/يناير، وكما هو محدد في الإعلان الوزاري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السير جيريمي غرينستوك على بيانه.

أرجو من المتكلمين أن يحجموا عن توجيه الكلمات الطيبة للرئاسة. فالنستخدم وقتنا القيم للتكلم عن الموضوع وحده.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليابان، وأعطيه الكلمة.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سيدي، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة لمتابعة الجلسة التي عقدت على المستوى الوزاري في ٢٠ كانون الثاني/يناير بشأن مكافحة الإرهاب العالمي.

في الديمقراطية يعرب الناس عن آرائهم بحرية، وتحل اختلافات الآراء بصورة سلمية عن طريق الاقتراع. ومن جهة أخرى، يسعى الإرهابيون إلى تحقيق أهدافهم عن طريق العنف وعن طريق الرصاص. ويحاول الإرهابيون تبرير أعمالهم بالإصرار على أنهم محرومون من الوسائل الديمقراطية وليس لديهم ملجأ إلا الإرهاب لكي يحققوا أهدافهم. ولكن أعمال الإرهاب لا يمكن تبريرها تحت أي ظروف. وفي أغلب الأحيان، يقع الأبرياء ضحايا للأعمال الإرهابية. ولا بد أن ترفض وتدان تلك الأعمال بقوة.

لكن مجرد الإدانة لا تكفي لحماية النظم الديمقراطية ولضمان الأمن لا بد من بذل جهود عاجلة لتنفيذ التدابير الجارية لمكافحة الإرهاب بصورة أكثر فعالية وفي نفس الوقت، أود أن أضيف أن من المهم كذلك بذل جهود مخلصة لتحليل الأسباب الجذرية للإرهاب ولمحاولة معالجتها.

في الماضي كانت الأنشطة الإرهابية تستهدف عموما مناطق معينة، لكن، بانتشار العولمة وبإحراز التقدم في العلم والتكنولوجيا، بات لدى الإرهابيين الآن امتداد عالمي أكبر، بقدرات أكثر تدميرا وفتكا، كما شهدنا في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر وفي حادثة التفجير في بالي. بل إن الوضع سيصبح أكثر خطورة إذا حصل الإرهابيون على أسلحة التدمير الشامل. ولا يمكن أن تتصدى أساليب الردع التقليدية بصورة وافية لتهديد الإرهاب الدولي وبالتالي، فإن الإرهاب الدولي يمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين ويتطلب إجراء حازما ومنسقا من المجتمع الدولي. ولا بد من تعزيز آليات التعاون العالمية القائمة والقواعد الدولية.

وفي المكافحة العالمية للإرهاب ترى اليابان أن للأهداف الثلاثة التالية أهمية خاصة. أولا، حرمان الجماعات الإرهابية من أي ملاذ آمن؛ ثانيا، حرمان الجماعات الإرهابية من وسائل القيام بالإرهاب؛ وثالثا، إزالة أوجه الضعف أمام الإرهاب. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، لا بد من بناء علاقات تعاونية وشبكات بين الدول في نطاق واسع من المجالات، بما في ذلك علاقات لا بين المنظمات العسكرية فحسب وإنما أيضا بين وكالات إنفاذ القانون والمنظمات الاستخبارية. كما أن جهود بناء القدرات في البلدان النامية بغية تعزيز تدابيرها لمكافحة الإرهاب حيوية بدورها.

ونقدر تقديرا كبيرا العمل الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب لهذا الغرض. واليابان بدورها، تعلق أهمية خاصة على الجهود المبذولة في المنطقة الآسيوية، وما فتئت تنظم حلقات دراسية ودورات تدريبية للبلدان النامية، بصورة رئيسية في آسيا، في المجالات الستة التالية: الهجرة وأمن الطيران والتعاون في مجال الجمارك وضبط الصادرات والتعاون في إنفاذ القانون وتمويل مكافحة الإرهاب. وقد استقبلت اليابان ٢٢٠ موظفا في السنة المالية ٢٠٠١، وما يقارب ٢٥٠ موظفا في السنة المالية ٢٠٠٢، للتدريب في هذه المجالات الستة. وبالإضافة إلى ذلك، تنوي بلادي استقبال ٣٠ مندوبا كل عام في السنوات الخمس القادمة، ليبلغ العدد الإجمالي ١٥٠ مندوبا، بهدف تعزيز قدرة إدارة الأزمات والنتائج للبلدان المعنية في حالة وقوع هجوم إرهابي كيميائي أو بيولوجي أو إشعاعي أو نووي. كذلك تنوي اليابان عقد حلقة دراسية، لتشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتصلة بمكافحة الإرهاب، ستدعو إليها مسؤولين من البلدان الآسيوية.

ويجب أن يشارك كل عضو في المجتمع الدولي بنشاط في المكافحة العالمية للإرهاب. ويتعين علينا أن نحشد الموارد

المتاحة، بما فيها خبرة جميع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. ومن وجهة النظر هذه، تؤيد اليابان بقوة برنامج العمل السادس للجنة مكافحة الإرهاب وتنوي توسيع وتعميق اتصالاتها بهذه المنظمات وغني عن القول أنه يجب على الجهود الدولية أن تكون منسقة تنسيقا جيدا لتجنب أي تكرار في العمل. ونعتقد أن الحوار بين لجنة مكافحة الإرهاب وهذه المنظمات، الذي بدأ بالفعل، سيسهم إسهاما كبيرا في ذلك التنسيق.

وستكون الجلسة الاستثنائية مع ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، المزمع عقدها في الشهر القادم، مناسبة هامة لكل من لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة لتقييم إسهامات كل منظمة لمكافحة الإرهاب ولاستكشاف طرق تحسين التنسيق.

وأثناء فترة العمل البالغة ١٧ شهرا، أحرزت لجنة مكافحة الإرهاب تقدما كبيرا في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولذلك، أود أن أكرر تقديرنا للسفير جيريمي غرينستوك، رئيس اللجنة، ولأعضاء المكتب الآخرين. ولكن مكافحة الإرهاب، ولا سيما الإرهاب الدولي، لم تصل إلى نهايتها بأي حال من الأحوال. والواجب القيام به ما زال كثيرا. وإنني على ثقة بأن اللجنة تحت القيادة الجديدة للسفير إنوسنسيو آرياس، ستواصل جهودها الشديدة الفعالية في مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد إيفانو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في أثناء السنة التي انقضت بعد اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي كان أحد الإنجازات الرئيسية للحملة الدولية لمكافحة الإرهاب التي شنت بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تحققت نتائج مهمة في تعزيز إمكانيات الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وفي تكوين تحالف عريض، تحت رعايتها، لمواجهة الإرهاب بوصفه تهديدا خطيرا للسلم والأمن.

وبيلاروس تلتزم بصورة راسخة بسياسة توسيع التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب الدولي وتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهي تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. ونثمن عاليا جهود لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، المنوط بها الإشراف على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد أصبحت اللجنة حلقة وصل رئيسية في نظام مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة وتلقت الدعم الذي تحتاج إليه من المؤسسات الوطنية والإقليمية المنخرطة في الكفاح ضد الإرهاب.

وقد قدمت بيلاروس تقريرين في الوقت الملائم لكي تنظر فيهما اللجنة بشأن التقدم المحرز في تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقدمت أيضا استبيانا بشأن تقديم المساعدة الفنية لضمان مراقبة الحدود على نحو أكثر فعالية لمكافحة الإرهاب والهجرة غير القانونية والأنشطة الإجرامية ذات الصلة. وفي الوقت الحالي، يجري العمل على إعداد التقرير التالي عن تنفيذ القرار.

إن الموقع السياسي المزدوج لبيلاروس، كممر بين أوروبا والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، يجعلها ذات أهمية خاصة لضمان مراقبة صارمة على الحدود والجمارك لمنع النقل غير القانوني للأسلحة والذخيرة، ووقف الهجرة غير القانونية، والاتجار بالمخدرات والأعمال الأخرى المرتبطة بأنشطة الإرهاب. وتتطلب تلك التدابير موارد مادية ومالية كبيرة.

وقد أنجزت بيلاروس الكثير لتحسين مراقبة الحدود والجمارك في سياق مكافحة الإرهاب والأنشطة الإجرامية المرتبطة به. لكن دولتنا، لحل تلك المشكلة في المستقبل، تواصل الاعتماد على مساعدة اللجنة والمنظمات الدولية

والبلدان المانحة. وقد كانت جلسة مجلس الأمن المنعقدة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ على المستوى الوزاري بشأن مشاكل مكافحة الإرهاب الدولي ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بتحديد الاستراتيجية المستقبلية لأنشطة اللجنة ومجلس الأمن بأسره. إننا نؤيد أحكام الإعلان المرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، ونحن أيضا مستعدون للإسهام في تحقيق أهدافه. وعلاوة على ذلك، نأمل أن تظل عملية تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، في ضوء النُّهج التي تم وضعها في الإعلان، منفتحة بأكبر قدر ممكن وأن تساعد على إقامة حوار بناء بين اللجنة والدول فيما يتعلق بالتدابير المطلوبة لمساعدة الدول على التنفيذ الكامل لالتزاماتها.

الدينامية الحالية للحوار بين اللجنة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إطار القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ستتعذر مواصلتها وإعطاء زخم جديد لها من دون التعزيز الإضافي لمناخ الثقة المتبادلة بشأن مسائل متعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي واحترام مواقف جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي تجاه أنشطة مكافحة الإرهاب. وحينئذ فقط سيتسنى توقع النجاح في حملة مكافحة الإرهاب.

وترحب بيلاروس بعزم اللجنة على عقد جلسة خاصة مع منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ في الأمم المتحدة. ومبادرة اللجنة بدمج جهود منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية ستؤدي من دون شك إلى تعزيز تنسيق أفضل فيما بين تلك المنظمات حول المشكلة وستترك تأثيرا إيجابيا على تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفيما يتعلق برابطة الدول المستقلة تتخذ بيلاروس، بالتعاون مع الدول الأخرى، تدابير لتعزيز إمكانيات مركز الرابطة لمكافحة الإرهاب وتنظر في سبل إشراك تلك الهيئة الدولية في عملية تعزيز تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على الصعيد الإقليمي بصفتها مجالا واعدا لعمل المركز في المستقبل.

وفي ختام بياني أود أن أسجل أن ممارسة عقد جلسات مفتوحة لمجلس الأمن تحصل خلالها جميع الدول الأعضاء على فرصة إعلان مواقفها بشأن جهود المجلس لمكافحة الإرهاب أسلوب ثمين لتقييم تأثيرات التدابير المتخذة للتغلب على هذه المشكلة العالمية لعصرنا - أي مشكلة الإرهاب الدولي - التي لها وطأة كبيرة على السياسة الأمنية الدولية. ونأمل أن تستمر تلك الممارسة وأن تؤدي في القريب العاجل إلى تحقيق درجة أكبر من الوحدة بين المشاركين في حملة مكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره وتجنب استخدام المعايير المزدوجة في النُهج التي يتخذها أعضاء التحالف لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): ترحب أستراليا بهذه الفرصة لمخاطبة المجلس مرة أخرى بشأن مسألة ذات أهمية قصوى للمجتمع الدولي. يعلم الأعضاء أن الهجمة الإرهابية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ على جزيرة بالي الإندونيسية أودت بحياة ما يزيد على ٢٠٠ مدني بريء من ٢١ بلدا تقريبا؛ وقد قتل ٨٨ أسترالياً في تلك الهجمة الوحشية التي أظهرت بكل جلاء، بالاقتران بالهجمات في مومباسا وموسكو وبوغوتا، النطاق العالمي للإرهاب والخطر الذي يشكله على السلم والأمن. ولم تؤد تلك الهجمات البغيضة إلا إلى ترسيخ تصميم الحكومة الأسترالية على حماية المواطنين الأستراليين ومواجهة التحدي الذي يشكله الإرهاب الدولي في منطقتنا وعلى الصعيد الدولي. وينبغي أن أقول إن هذا قد وضح جليا في الورقة البيضاء التي صدرت مؤخرا بشأن السياسة الخارجية. وإذا لم يكن لدى أحد

ما يقرأه قبل النوم، فيسعدني أن أعطيه أو أعطيها نسخة منها.

إن نهج أستراليا في مكافحة الإرهاب شامل ويغطي الأنشطة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وأيضا المبادرات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والقانونية، فضلا عن العسكرية حينما يكون ذلك ملائما. وعلى الصعيد الثنائي، أبرمنا اتفاقات رسمية لمكافحة الإرهاب مع إندونيسيا وماليزيا وتايلند. ونوشك أن ننهي إجراءات إبرام ترتيبات مشابهة مع أصدقاء آخرين في منطقتنا، منهم الفلبين وفيجي. وتعزز تلك الترتيبات تعاونا أقوى في مكافحة الإرهاب في مجالات رئيسية من قبيل تبادل الاستخبارات وإنفاذ القانون وتمويل مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود. وقد يسرت تدابيرنا مع إندونيسيا التعاون الممتاز بين الشرطة الأسترالية والإندونيسية في القيام بالتحريات بشأن تفجيرات بالي، ووفرت تلك التدابير أيضا أساسا لأنشطة بناء القدرات لمكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد الإقليمي، دأبت أستراليا على دعم مبادرات وبرامج مكافحة الإرهاب. وتعزز أستراليا دفاعاتها ودفاعات منطقة آسيا والمحيط الهادئ ضد الإرهاب وتعمل مع جيراننا الآسيويين وفي منطقة المحيط الهادئ، وأيضا مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبلدان أخرى. وبالتعاون مع نيوزيلندا والولايات المتحدة، نساعد البلدان الجزرية في المحيط الهادئ على تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي شهر كانون الأول/ديسمبر استضافت أستراليا وإندونيسيا معا مؤتمرا إقليميا بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهابيين في بالي. وقد أدى المؤتمر إلى زيادة الوعي بمشكلة تمويل الإرهاب وشجع على اتخاذ إجراءات لوقف تمويل الجماعات الإرهابية. وفي المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، هناك تخطيط على قدر كبير من التقدم لعقد حلقة عمل تشترك في استضافتها أستراليا وسنغافورة بشأن إدارة عواقب الهجمات الإرهابية. ونحن في مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، نستكشف الخيارات لمساعدة بلدان المنطقة على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق التجارة المأمونة في نطاق المبادرة الإقليمية لمجلس التعاون الاقتصادي، التي ستساعد على تدفق السلع والأشخاص بأمان.

وعلى الصعيد العالمي، يجب أن تواصل الأمم المتحدة تأدية دور أساسي في حرمان الإرهابيين من فرصة ارتكاب جرائمهم المرعبة. وينطبق ذلك بوجه خاص في إطار جهود منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وليس هناك خطر أكبر من أن تجد أسلحة الدمار الشامل طريقها إلى أيدي الإرهابيين، الذين سيمتلكون، من خلال تلك الأسلحة، القدرة على قتل عشرات أو مئات الآلاف من الناس الأبرياء.

وفي ظل هذه الخلفية، نرحب بالإعلان الوزاري بشأن الإرهاب، المرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، الذي أبرز أهمية إحكام الضوابط على استخدام المواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد الفتاكة، وعلى سبل الحصول عليها، ونعرب عن تأييدنا لهذا الإعلان. وأكد الإعلان أيضا ضرورة الامتثال الكامل للالتزامات القانونية القائمة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ولعلنا نشير في هذا السياق إلى أن استراليا، كما ذكرنا في المجلس يوم الثلاثاء ١٨ شباط/فبراير، ترى أن تتخذ هذه الهيئة إجراء يتسم بالحسم والعزم للتعامل مع نزع سلاح العراق.

ولا تزال استراليا على تأييدها القوي لمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي. وقد بذلنا جهودا كبيرة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الاتفاقية، وتصدرنا مفاوضات غير رسمية بغية حل المسائل المعلقة

فيما يتعلق بنطاقها. ونرحب بما جاء في الإعلان الوزاري من تشجيع على إبرام هذه الاتفاقية.

وأخطئ تماما إن فاتتني الإشارة إلى العمل القيّم الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب بقيادة السفير غرينستوك النموذجية والمتسمة بالشفافية والتشاور، حيث يبدى في هذا المجال من الحنكة ما يبديه في كافة الأعمال التي يؤديها في نطاق الأمم المتحدة. ويسرني في هذا السياق أن أنوه أيضا بأن من سيخلفه هو زميل آخر من زملائنا الذين يتمتعون بمقدرة فائقة، وهو الممثل الدائم لأسبانيا. وقد أدت لجنة مكافحة الإرهاب وما برحت تؤدي دورا حاسما ضمن الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب.

كما نثني على العمل الممتاز الذي تؤديه اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، التي تشكل قائمتها الموحدة أداة رئيسية من أدوات مكافحة الإرهاب. ونشجع على المزيد من النشاط في إعداد لوائح بالإرهابيين والكيانات الإرهابية بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وترحب استراليا بالخطوات الجاري اتخاذها من قِبل لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات الموقعة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) للنهوض بالتنسيق بين الأنشطة التي تضطلعان بها وتحسين تبادل المعلومات بينهما.

وتدرك استراليا إدراكا شديدا أن كسب المعركة مع الإرهاب سوف يستدعي التزاما طويل الأمد. وستواصل من جانبها تحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ويمكن التعويل عليها في دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل كرواتيا، وأعطيه الكلمة.

السيدة أوغنيانوفاك (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): تولّد ذكريات الموجة الأخيرة من الهجمات الإرهابية التي وقعت في أرجاء العالم لدينا إدراكا أليما لمدى تعرض مجتمعاتنا جميعا للخطر في مواجهة التهديد المتمثل في الإرهاب الدولي. ويذكّرنا استمرار المستوى العالي للإنذار بالإرهاب، الذي هو في سبيله لأن يصبح واقعا يوميا للكثيرين منا، بأن هذا البلاء العالمي الجديد، الذي تتسم هجماته بالعشوائية، لا يعترف بحدود أو جنسيات ولا بدين أو عنصر أو عمر.

ورغم أن مكافحة الإرهاب ليست بالبند الجديد على جدول أعمال الأمم المتحدة، فقد كان لا بد من فظائع ١١ أيلول/سبتمبر لحفز المجتمع الدولي والتشديد من وطأة الحرب العالمية على الإرهاب. وقد بدّلت هذه الأعمال التي هزت قواعد النظام العالمي، فهمنا لفكرة الخطر الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين. فاستجاب مجلس الأمن لهذا الخطر بالشكل الملائم وعلى وجه السرعة، باتخاذه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب بعد ذلك. وفي استجابة جميع الدول الأعضاء تقريبا لطلبات اللجنة مثال يدل على مدى الكفاءة التي يمكن أن تتمتع بها الأمم المتحدة في تعبئة المجتمع الدولي في هذا الصراع.

ونرى أن اللجنة قد نجحت في عملها حتى الآن. وثبت من حفزها الدول الأعضاء على توحيد وتحسين ما تصدره من التدابير التشريعية وتدابير إنفاذ القوانين وعلى تحديد نقاط الضعف المحتملة في مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني، أن نظام الإبلاغ الذي تتبعه اللجنة لا يقتصر على كونه عملية للجرد فحسب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكر حكومتي وتقديرها لرئيس اللجنة، السير جيريمي غرينستوك، لتفانيه وكفاءته والشفافية التي أدار بها أعمال اللجنة.

وتأتي هذه الجلسة في توقيت مواتٍ لمناقشة الكيفية التي يمكن بها تعزيز أعمال اللجنة وتكثيفها. وكما بين

الاجتماع الوزاري في الشهر الماضي، فإن اللجنة تستعد للدخول في مرحلة جديدة من شأنها أن تكون أكثر اهتماما بالإجراءات. ووجدنا من الأمور المشجعة بصفة خاصة المقترحات الرامية إلى إنشاء صندوق خاص للتعاون والمساعدة بإشراف الأمم المتحدة يتعاون عن كثب مع المؤسسات المالية الدولية. ويمكن بالنسبة لكثير من البلدان، ومنها بلدي، الارتقاء بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى حد كبير من خلال المساعدات التقنية والمالية. وقد أعدت كرواتيا من جانبها بالفعل عدة مشاريع يمكن أن تفيد من هذه المساعدات، تتفاوت من تعزيز الرقابة على الحدود، إلى تدريب خبراء إنفاذ القوانين ومكافحة الإرهاب، والوقاية من الإشعاع والهجمات بأسلحة الدمار الشامل، على النحو المبين في تقاريرها السابقة المقدمة إلى اللجنة.

وقد ثبت أنه لا غنى على الصعيد العالمي عن الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق للعمل المتكامل ومصممة لكمّ كبير من تشريعات مكافحة الإرهاب الدولي. وتتمثل أول خطوة صوب القضاء على الأعمال الإرهابية والمتصلة بالإرهاب في تجريم هذه الأعمال على نطاق العالم. بيد أن الصكوك الدولية ذات الصلة تفقد قيمتها ما لم يشارك فيها الجميع وتنفذ تنفيذا كاملا.

وبالإضافة إلى انضمام كرواتيا لعدد من الاتفاقات الإقليمية والقطاعية فهي طرف في ست اتفاقيات رئيسية للأمم المتحدة عن قمع الإرهاب، وهي بصدد اتخاذ خطوات للتعجيل بأن تصبح طرفا في الصكوك القانونية المتبقية. وبالنظر إلى اجتماع الشهر المقبل الذي ستعقده اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، التي أسند إليها إعداد مشروع اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي ومشروع اتفاقية لقمع الإرهاب النووي، يأمل وفدي أن تجد الدول الأعضاء لديها الإرادة السياسية الحاسمة التي تلزم للانتهاء من هذه المفاوضات.

ويكمل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي جهودنا المبذولة على الصعيد العالمي ويعززها. لذلك فإننا نرحب بالاجتماع المقبل بين لجنة مكافحة الإرهاب وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، على أمل أن يتمخض عن تعميق هذا التعاضد فيما بينها.

وتؤدي كرواتيا دورا نشطا في مختلف المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب. وبوصفها عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فهي تنفذ الالتزامات المبينة في خطة عمل بوخارست لمكافحة الإرهاب، فضلا عن الالتزامات التي تنص عليها خمس من اتفاقيات مكافحة الإرهاب الصادرة عن مجلس أوروبا. وقد بدأت خطة العمل لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها في مؤتمر وارسو رؤساء أوروبا الوسطى والشرقية وجنوب شرق أوروبا مزيدا من التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون داخل هذه المنطقة.

وفي هذا الإطار، استضافت كرواتيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ندوة دولية عن ”الإرهاب والأمن في القرن ٢١: جنوب شرق أوروبا والعالم“. ويجري تنفيذ عدد من المشاريع الإضافية من خلال إطار ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، ومبادرة وسط أوروبا ، ومبادرة منطقة البحر الأدرياتي والأيوني، وعملية بودابست، والمركز الإقليمي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية التابع لمبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، أو تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون المباشر مع البلدان المجاورة.

وعلى الصعيد الثنائي، أبرمت كرواتيا مع ١٨ بلدا اتفاقات للتعاون في الحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات، والعمل جار على إبرام ٣٢ اتفاقا إضافيا. وهذه المبادرات مهمة في منع الإرهاب

والقضاء عليه، وذلك بالتركيز على مراقبة الهجرة والحدود، والتوفيق بين التشريعات، وتبادل المعلومات، ومحاربة الجريمة المنظمة وغسل الأموال.

وفي نهاية المطاف، يبقى التنفيذ على الصعيد الوطني حاسما بالنسبة للقضاء على الإرهاب. وعقب اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أنشأت الحكومة الكرواتية فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات أسند إليه تنفيذ القرار على وجه التحديد، وكلفت جميع الوكالات الحكومية ذات الصلة بدراسة التشريعات المتعلقة بالتنفيذ والبدء في أي تعديلات ممكنة. وفي وقت لاحق، تم تعديل القانون الجنائي بما يتفق مع القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بينما يجري حالياً تنقيح قانون معاملات النقد الأجنبي وقانون مناهضة غسل الأموال، وقانون تقديم المساعدة القانونية، وقانون اللجوء. ويجري التصديق على عدة معاهدات لمكافحة الإرهاب. كما نفذت كرواتيا ما نسبته ٩٨ في المائة من توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، التي تم إدراجها في القانون الوطني.

إن الحرب على الإرهاب الدولي متعددة المستويات ومتعددة الوجوه وتجري على جبهات كثيرة مختلفة تم تناولها في الإعلان الذي اعتمده المجلس في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ كمرفق للقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣). ونرى من المشجع أن مسائل التنمية ومنع نشوب الصراعات قد تم إدماجها في حملة المجلس على الإرهاب. وكان الترابط بين المسائل الاجتماعية الاقتصادية والمتعلقة بالأمن وحفظ السلام ذاته محورا لعمل الرئاسة الكرواتية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٠٠٢. وتدعو هذه الحاجة إلى الأخذ بنهج كلي بدورها لإحكام التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. ونرى إيلاء الاهتمام الواجب للتعاون بين هذين الجهازين في جهودنا المبذولة لاستئصال شأفة الإرهاب الدولي.

ويتوقف نجاح مكافحة الإرهاب الدولي في نهاية المطاف على قدرة حكوماتنا على العمل المتضافر من خلال آليات التعاون الدولي.

وإن الأمم المتحدة، بحكم عضويتها العالمية، توفر منتدى مؤسسيا فريدا للقيام بذلك. وعليه، فإننا نرحب بالنهج الشامل المطرد المبين في الإعلان الوزاري ونعتبر أننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن التعاون التام مع المجلس في هذا الكفاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة لشهر شباط/فبراير. كما أود أن أهنئ سلفكم، سفير فرنسا، للأسلوب الذي أدار فيه هذا المنصب الصعب.

وأرى لزاما علي أن أعلم المجلس، بأنني أعتبر أن كون أول بيان أدلي به أمام المجلس يتعلق بمسألة لها رنين خاص بالنسبة لشعب وحكومة إسرائيل يتسم بأهمية رمزية للغاية. وما فتئت إسرائيل منذ أول لحظة لإنشائها هدفا للإرهاب، الذي يرتكب بدعم ورعاية من العناصر والأنظمة المتطرفة التي تعمل في مختلف بلدان المنطقة. وحتى بعد ٥٤ عاما من الاستقلال، لم يكد يخمد خطر الإرهاب، بل على العكس، لا يزال الإرهاب واقعا يوميا في حياة الإسرائيليين. وتتواصل الحملة الإرهابية الفلسطينية. وقد شملت حتى الآن حرفيا مئات الهجمات والتفجيرات الانتحارية، بما في ذلك مجزرة عيد الفصح اليهودي في نتانيا والتفجيرات بالقنابل في أحد ملاهي تل أبيب والحافلات العامة والمراكز التجارية.

واسمحوا لي أن أضيف عنصرا شخصيا ولو للحظة واحدة وأروي للمجلس قصة حفيدي رون، الذي يبلغ ٤ سنوات من العمر ويذهب إلى إحدى روضات الأطفال في

قلب تل أبيب. ونظرا لأنني جَدّ مخلص ومتحمس، فإنني أحيانا أطرح كل شيء جانبا لكي أذهب وأصطحبه. وكل مرة أقوم فيها بذلك، يتفطر قلبي من مشهد الحارس المسلح الذي يقف خارج مدرسة الحفيد البريء الذي يبلغ ٤ سنوات من العمر لحمايته وزملاءه من الأطفال. وتعتبر إسرائيل البلد الديمقراطي الوحيد في العالم الذي يتعين فيه حماية روضات الأطفال والمدارس والجامعات والمقاهي والمطاعم بحراس مسلحين. وإنني أسمح لنفسي بالقول إنني ربما كنت السفير الوحيد في هذه القاعة الذي يواجه حارسا مسلحا عندما يذهب لاصطحاب حفيده الصغير من روضة الأطفال.

ويقدم بلدي إلى البلدان التي أُنعِم عليها بكون الإرهاب أمرا مجردا، لمحة عما قد يكون مُدّخرا فيما لو لم نتصد للإرهاب بكل حزم، بجبهة موحدة دون أي خوف. وقد أبدى شعب إسرائيل في مواجهة كل ذلك قوته وقدرته على التكيف، بمواصلة حياته وبرفض الاستسلام للخوف. أما أبطالنا فهم سائقو الحافلات والطلاب وزبائن المتاجر ومستعملو وسائل المواصلات اليومية، الذين بينما يتخذون كل الاحتياطات الضرورية، يواصلون عيش حياتهم كاملة وحافلة بالنشاط.

ونتيجة لتجربة إسرائيل الطويلة في مواجهة الإرهاب لسوء الحظ، فإننا نعتبر أنفسنا شريكا طبيعيا في الحملة المكثفة التي يضطلع بها المجلس من أجل تخليص العالم من شرور الإرهاب، في أعقاب اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويسرني في هذا الصدد، أن أبلغ المجلس بأن الحكومة الإسرائيلية قد صادقت مؤخرا على معاهدتين هامتين لمكافحة الإرهاب وهما: الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام ١٩٩٧ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩.

وتؤيد إسرائيل العمل الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب، وأود أن أشيد بالسفير غرينستوك لما يقوم به من عمل رائع ومخلص للغاية. ونعتقد بأن التعاون الدولي المكثف يعتبر سلاحا حاسما في ترسانة مكافحة الإرهاب. وإن إسرائيل مستعدة وراغبة في تبادل المعارف والخبرة – وهي تقوم بذلك بالفعل مع العديد من بلدان العالم – وفي التعاون في الجهود المشتركة الرامية إلى تنسيق وتعزيز ردنا المشترك.

ونود في الوقت نفسه، أن نرى لجنة مكافحة الإرهاب تضطلع بدور أكثر إيجابية يتجاوز العمل التقني المتمثل في جمع تقارير الدول وتحليلها. ونود أن نرى اللجنة تقوم بتنظيم مناقشات حول مسائل محددة تتصل بجهود مكافحة الإرهاب، تشمل أمن الطيران وخطر الأسلحة غير التقليدية. كما نود أن نرى المزيد من الشفافية في عمل لجنة مكافحة الإرهاب. ونعتقد بأنه ينبغي أن يتاح للمجتمع الدولي المزيد من المعلومات الشاملة لكفالة امتلاك كل دولة عضو للقدرة على تقديم مساهمتها.

ويتعين علينا أن نكافح الإرهاب على جميع الجبهات. وهذا يعني أكثر من استخدام كامل نطاق الأدوات الاقتصادية والعسكرية والقانونية والدبلوماسية المتاحة لنا. وهو يعني أيضا عدم التمييز بين ما يسمى بالإرهاب الخبيث والإرهاب الحميد. فالإرهاب هو الإرهاب هو الإرهاب. وبالرغم من عالمية هذا الكفاح ظاهريا، فإنه لا يزال هناك من يصر على التمييز بين الأشكال المتنوعة من العنف الذي يستهدف المدنيين. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف بثبات إلى جانب المبدأ القائل إن العنف ضد المدنيين لأغراض سياسية هو أمر غير مقبول تماما وبالمرة، بغض النظر عن أسبابه ودوافعه.

وقد تجلى هذا الموقف مرة أخرى في الشهر الماضي عندما أكد مجلس الأمن، عندما اجتمع على مستوى وزراء الخارجية، في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣):

”أن كل أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية لا مبرر لها، أيا كان الدافع إليها، ومتى

ارتكبت وأيا كان مرتكبها؛ وأنها يجب أن تدان إدانة لا لبس فيها''. (القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، المرفق)

وتعتقد إسرائيل بأن هذا الإعلان واقترانه بالتزام مماثل بالعمل أمر جوهري لكفاحنا ضد الإرهاب. وإن أي تنازل في مواجهة الإرهاب في أي مكان يعتبر دعوة للإرهاب في كل مكان.

وليس بوسعنا على الإطلاق أن نسمح للمدافعين عن الإرهاب بالاحتجاج بالتوسل بالأسباب التي تبرر القتل بينما يضعون الأساس الأخلاقي للهجمات المقبلة. فالإرهاب ليس نتاج الفقر أو اليأس، كما يريدنا بعض الممثلين، بدافع من مصالحهم السياسية الضيقة، أن نعتقد. ولنضرب مثالا قريبا من الوطن، لم يتقدم رفاه الفلسطينيين وتطلعاتهم السياسية مطلقا إلا عبر المفاوضات ونبذ الإرهاب والعنف. واللجوء إلى الإرهاب هو الذي يجلب اليأس. واسمحوا لي أن أوضح جيدا جدا: إن الفقر ليس هو الذي يلد الإرهاب؛ بل إن الإرهاب هو الذي يولد الفقر.

وإذا كان يتعين أن تكلل المعركة ضد الإرهاب بالنجاح، فإنه لا يمكن السماح للجماعات التي تستخدمه بأن تجني مكاسب سياسية وأن تُكرّم على المسرح العالمي بأدوار رئيسية. وهؤلاء الذين يقتلون أنفسهم لكي يقتلوا الآخرين هم قتلة وليسوا شهداء، وليس بوسعنا أن نسمح بتبرئة جرائمهم بعبارات ''الشهادة'' و ''المقاومة''. وينبغي أن يؤدي الإرهاب إلى الإضرار بالطموحات السياسية للذين يلجأون إليه، لا أن يؤدي إلى الاسترضاء والتنازلات من الذين يخافون مواجهته. وتعتبر المكاسب السياسية التي يتم الحصول عليها من خلال الإرهاب أنجع ضمان لارتكاب المزيد من الإرهاب.

ولذلك، فإنني أطلب من مجلس الأمن أن ينفذ سياسة عدم التسامح مع الإرهاب. وقد حان الوقت للتوقف عن الكلام والبدء بالعمل. فالإرهاب شر، وليس بالإمكان استرضاء الشر، وليس بالإمكان تخفيفه؛ إنه يجب أن يكافَح ويُهزم.

ويجب أن يبدأ الكفاح ضد الإرهاب في الوطن. ولن تكلل جهودنا بالنجاح إلا إذا تعهدت كل دولة من الدول بالتزام مخلص وغير قابل للنقض باستئصال الإرهاب من ترابها. وقامت إسرائيل، في الأشهر الثمانية عشر الماضية باستكمال وتحسين المجموعة الواسعة بالفعل من التشريعات الداخلية وتدابير مكافحة الإرهاب والشراكات التعاونية.

وإذا ما تعلمنا شيئا من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فإنه يتمثل في أنه حتى لو كانت دولة واحدة هي التي تواصل تأييد الإرهابيين وتوفر لهم ملاذا آمنا، فإن ذلك يشكل تهديدا له أبعاد لا يمكن تصورها. ولذلك، فإن من الجوهري أن تلتزم جميع الدول التزاما صارما يتجلى في اتخاذ تدابير عملية حقيقية، بما في ذلك التعاون المكثف مع المجتمع الدولي ولجنة مكافحة الإرهاب. وقد تكون المشكلة مع الدول التي تفتقر إلى قدرات مكافحة الإرهاب أقل مما هي مع الأنظمة الخبيثة التي تفتقر إلى إرادة الفعل، أو ما هو أسوأ من ذلك، التي تستخدم الإرهاب وتدعمه لدفع مخططاتها التخريبية. ومما يدعو إلى أشد القلق تلك الأنظمة الشريرة الحائزة للأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية التي يمكن أن تنقل إلى الإرهابيين الذين لا يشعرون بالندم إزاء استعمالها.

وإننا في هذا الصدد، نلاحظ المفارقة المتمثلة في الملاحظات التي أبداها يوم الجمعة في هذا المجلس وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، وهو ممثل دولة تعتبر من بين الدول الرئيسية التي ترعى الإرهاب. ونادرا ما تفوت الوفد السوري الفرصة لإلقاء إحدى خطبه الشعائرية ضد إسرائيل، بغض النظر عن المسألة المدرجة في جدول أعمال المجلس. ولست بحاجة إلى التذكير هنا بالتناقض المروع بين

عضوية سورية في هذا المجلس، ودعمها المتواصل والموسع وغير المبرر لما لا يقل عن عشر منظمات إرهابية مختلفة. وفي انتهاك صارخ للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والمعايير الأساسية للقانون الدولي، تواصل الحكومة السورية توفير الدعم المالي والسوقي والملاذ الآمن لجماعات إرهابية معروفة تعمل بحرية وعلانية في الأراضي التي تسيطر عليها سورية.

ومن واجب المجتمع الدولي ألا يسمح لسورية بإساءة استغلال وضعها في المجلس، مثلما فعلت مرارا وتكرارا، لصرف الانتباه عن فشلها في الامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فما هي الفائدة من حملة مكافحة الإرهاب إذا رأى البعض أن الدول التي تفشل علنا في أن ترقى إلى مستوى الالتزامات الواقعة عليها، تفلت من الإدانة، بل وحتى تصل إلى مناصب بارزة في الأمم المتحدة؟

ولجنة مكافحة الإرهاب، بصفتها الهيئة المكلفة برصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يمكنها أن تسهم في جهودنا بدور حيوي، شريطة أن تكون مركزة على الهدف وموضوعية ومستعدة لأن تقوم، إضافة إلى أنشطتها الأخرى، بتحديد هوية الدول التي تتخاذل عن الوفاء بمسؤولياتها، وممارسة الضغط عليها. كما يتعين أن تكون لدى لجنة مكافحة الإرهاب الشجاعة الكافية للتشهير بتلك الدول التي تواصل دعم الإرهاب، حتى في الوقت الذي يوحد فيه العالم صفوفه لمواجهته. نعم، لقد حان الوقت للتشهير بتلك الدول بالاسم.

وعلينا أيضا أن نعترف بدور التحريض في تشجيع أعمال الإرهاب وإضفاء الصفة الشرعية عليها. فما من طفل في أي مكان يولد ولديه رغبة في أن يكون إرهابيا انتحاريا؛ ونحن نواجه في منطقتنا بتذكرات دائمة عن كيفية خلق هذا النوع من الأطفال ومرتكبي الهجمات الانتحارية بالقنابل. فوسائط الإعلام والمؤسسات التعليمية والشخصيات الدينية والسياسية البارزة في السلطة الفلسطينية تغرس الحقد في الأذهان وتمجده وتكفل المصادقة أخلاقيا من الإنسان والله معا، على أعمال القتل الجماعي. ويجب أن يسمع الإرهابيون، لا من هذا المجلس وحده، بل أيضا من شعوبهم ومجتمعاتهم ومن زعمائهم الروحيين والسياسيين، أن قتل الأبرياء بصورة عشوائية خطأ دائما ولا يمكن تبريره.

وعلينا أن نتصدى لمنبع التحريض المسموم الذي يستمد منه إرهابيو المستقبل الغذاء والدعم والقرارات التي سيتخذها المجلس في المستقبل ينبغي أن تشير بوضوح إلى دور التحريض في تمجيد وتشجيع الإرهاب. كما يحدونا الأمل في أن تضع لجنة مكافحة الإرهاب مسألة مناهضة التحريض في مقدمة جهودنا.

وأخيرا أقول إن الحرب ضد الإرهاب ليست لضعاف القلوب. فنحن لا نملك ثمن السأم أو الركون إلى الدعة. وأولئك الذين يسعون إلى قتل المدنيين الأبرياء – ولأنهم بالتحديد أبرياء، ولا يأبهون بالتضحية بأرواحهم في هذا السبيل، ليس من السهل ردعهم أو ثنيهم عن ذلك. وقد دخلنا بلا رجعة معركة مثابرة وجلد، معركة تقتضي توفر إرادة سياسية مستمرة لضمان وصولها إلى نهاية ناجحة.

إن العالم يخوض الآن معركة ضارية ضد قوى الإرهاب. والطريق أمامنا صعب وطويل، ولكن المعارك الكبرى تأتي دوما بمكافآت كبرى. ودحر الإرهاب سيعني دحر أولئك الذين يرغبون في عكس مسار التاريخ، ووقف مسيرة الرقي الإنساني. ودحر الإرهاب سيفتح الباب على مصراعيه أمام مستقبل جديد جسور، وعهد جديد من السلام والازدهار، لا في الشرق الأوسط وحده، وإنما في العالم بأسره.

وحتى في هذه الأيام الحالكة، لم يفقد شعب إسرائيل لحظة أمله ورغبته في السلام. وحتى مع وجود الإرهاب

كتهديد مستمر وشائع، وما زلنا نؤمن بأنه سيأتي اليوم الذي لا يعود فيه أطفال، مثل حفيدي رون، بحاجة إلى حراس مسلحين لحمايتهم في المدرسة. وهذا الإيمان بأن المستقبل السلمي سيأتي حتما في نهاية المطاف، هو بالتحديد الذي يعطينا القوة على التحمل.

وما زلنا في انتظار اليوم الذي ستبدو فيه مناقشات من هذا النوع كمفارقة زمنية، وأثر من مخلفات الماضي حل محله حاضر سلمي ومستقبل ليس لآفاقه حدود. وفي اعتقادي أن ذلك اليوم لن يكون بعيدا، إذا توفرت القيادة الرشيدة والعزيمة الكافية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل كوبا، وأعطيه الكلمة.

السيد روديغيس باريبا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): من أجل توفير الوقت، سأقرأ نصا موجزا لبياني، وأود أن يسجل في المحضر النص الكامل لهذا البيان.

إن سلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت في شتى أرجاء العالم عقب أعمال ١١ أيلول/سبتمبر الإجرامية، والإرهاب الذي تمارسه الدولة ضد الشعب الفلسطيني ودوامة العنف التي يولدها، والإرهاب الذي يمارس ضد كوبا، تدلل جميعها، ضمن جملة أمور، على أن هذه الآفة المزمنة واللعينة لا يمكن معالجتها بشكل شامل وجماعي إلا من خلال التعاون المتناسق وتوافق الآراء، وليس عن طريق الحرب.

ذلك أن الانفرادية والهيمنة والمعايير المزدوجة منعت الأمم المتحدة من استرداد امتيازاتها والاضطلاع بمهامها لصون السلام. والأفعال الانفرادية أو الحرب الوقائية التي تمارسها دولة أو مجموعة من الدول مهما كانت قوتها، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، لا يمكن قبولها على الإطلاق.

وعلى مدى عقود عدة، ما فتئت كوبا تخوض كفاحا بأسلوب مثالي، وتتخذ تدابير فعالة ضد الإرهاب الدولي. ولكنها لم تسع إطلاقا إلى تنفيذ عمل إرهابي أو تمويله أو التغاضي عنه أو السماح به، ولا حتى على سبيل الدفاع المشروع عن النفس ضد من ارتكبوا بشكل مباشر، أو خططوا لارتكاب جرائم بشعة ضد شعبنا. ولم تسمح إطلاقا باستخدام أراضيها في ارتكاب أعمال إرهابية ضد أية دولة بلا استثناء، وأعلنت أنها ستبذل قصارى جهدها لمنع ذلك في المستقبل.

وأنا أرفض رفضا باتا الافتراءات التي ادعاها مدير مكتب التحقيقات الاتحادي، السيد روبرت مولر أمام لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وحاول فيها تصوير كوبا على أنها تمثل تهديدا للولايات المتحدة، وأنا أتحداه أن يقدم ولو أبسط دليل على ما ادعاه.

وعلى النقيض من ذلك، ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، عرضت كوبا على الولايات المتحدة، وبدون أي شرط، ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ثلاثة مشاريع لاتفاقات ثنائية. المشروع الأول، يتعلق ببرنامج للتعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب، مع تدابير لمنع وقمع تخطيط أو تنظيم أو تنفيذ أي عمل إرهابي ضد الطرف الآخر، أو دعمه أو التواطؤ فيه أو تمويله؛ واقتراحات تتعلق بتبادل المعلومات والتعاون في مجالي التحقيق والقضاء. والثاني يتعلق باتفاق للتعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. والثالث يتعلق باتفاق بشأن الاتجار غير المشروع بالأشخاص. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة رفضت حتى مجرد النظر في تلك المشاريع، متعللة بأوهى الأعذار، فما زالت كوبا تأمل في أن يطرأ تغيير على تلك السياسة.

وفي خضم أزمة الجمرة الخبيثة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قُدم لحكومة الولايات المتحدة ١٠٠ مليون قرص من السيبروفلوكساسين، وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم لها مدد من معدات لتحديد أنواع السلالات والأبواغ بطريقة سريعة ومنخفضة التكلفة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، اقترحت كوبا إجراء عملية تحقيق وبحث مشتركة بشأن فيروس غرب نهر النيل.

ومع ذلك، من المستحيل أن ننجح في القضاء على الإرهاب إذا كانت بعض الأعمال الإرهابية تقابل بالإدانة، بينما تخفى أعمال إرهابية أخرى أو يتغاضى عنها أو تخلق لها الأعذار. ولدواع تتعلق بالقيم الأخلاقية، لا بد من الكف عن استخدام حق النقض بهدف الحيلولة دون اتخاذ إجراء دولي لحماية الشعب الفلسطيني من إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل. ولا بد أيضا من وضع حد للإمدادات الأمريكية من الطائرات والطائرات المروحية والوسائل الأخرى التي يرتكب بها ذلك الإرهاب.

أما الإرهاب ضد كوبا فلا يزال مستمرا ويجري تنفيذه من أراضي الولايات المتحدة وبدون أي خوف من عقاب. وفي هافانا، يوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، سلمت كوبا رسميا لاثنين من كبار ضباط مكتب التحقيقات الاتحادي، أدلة وافية وتفصيلية ولا يمكن دحضها على وجود تلك الأنشطة، شملت ٣٣١ صفحة، وسجلات ٦٤ من الإرهابيين المعروفين، و ٤ ساعات و ٣٨ دقيقة من أفلام تصويرية سرية، و ٢١ مكالمة هاتفية مسجلة. وفي ١٢ آب/أغسطس، في هافانا، تسلمت صحيفة "نيويورك تايمز" بصفة خاصة، وبناء على طلبها، نفس المعلومات التي قدمناها أساسا لمكتب التحقيقات الاتحادي قبل شهرين. وسمحنا بإجراء مقابلات مع الإرهابيين المحتجزين، وبوصول عميل كوبي إليهم، كان قد نجح في اختراق "المؤسسة الوطنية الكوبية الأمريكية"، وكان يعمل متخفيا.

إن الرد الوحيد من مكتب التحقيقات الاتحادي جاء في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ حين احتجز جيراردو هيرمانديز، ورامون لابانينو، وفرنادندو غونزايليز، ورينيه غونزاليز، وأنطونيو غيريرو، وكما ظهر بجلاء فهم ذوي الإيثار والشجاعة الذين لا يسعون إلا إلى الحصول على المعلومات عن الجماعات الإرهابية التي تنطلق من ميامي، بغية منع أعمال العنف التي يقومون بها، وإنقاذ حياة الكوبيين ومواطني الولايات المتحدة.

وحكمت إحدى محاكم ميامي عليهم بأقصى العقوبة دون أن توفر لهم ضمانات المحاكمة العادلة، وذلك بتهم كاذبة شملت تهما طلب المدعي سحبها لنقص الأدلة، وتعرض أحد المحلفين للتهديد من الجماعات الإرهابية والتعصب من المنظمات الراديكالية والصحافة المعادية لكوبا. ووفرت الحماية بموجب التعديل الخامس لعدد من الإرهابيين المعروفين الذين استدعاهم الدفاع للشهادة.

إن الحكم على اثنين منهم، وهما من رعايا الولايات المتحدة، يشمل بناء على طلب المدعي العام للولايات المتحدة الفقرة غير العادية التالية التي تعد إهانة لذكرى ضحايا ١١ أيلول/سبتمبر، بعد ثلاثة شهور لا غير على ارتكاب الجريمة. وهي تنص على ما يلي:

> "من الشروط الخاصة الأخرى للإفراج مع المراقبة أن يحظر على المتهم الارتباط بأماكن معينة أو زيادتها إذا كان فيها أفراد أو جماعات كالإرهابيين أو أعضاء منظمات تدعو إلى العنف أو أشخاص من المشتركين في الجريمة المنظمة، أو كانوا يترددون عليها".

وأكد رئيس الولايات المتحدة بشدة أن:

> "العدالة تقتضي معاقبة الذين يساعدون الإرهابيين أو يوفرون لهم المأوى – ومعاقبتهم

بشدة .. ومما سنفعله أن نطبق المبدأ أو الجزء من المبدأ القائل إن آويت إرهابيا فأنت والإرهابي في الجرم سواء''.

وشن حربا على تلك الفكرة.

وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢ ألقى الرئيس بوش في ميامي خطابا هجوميا ومعاديا لكوبا. ويتبين من صورة التقطها تليفزيون الولايات المتحدة في تلك المناسبة، ظهور شخص على المنصة على بعد خطوات قليلة من الرئيس، هو سيكستوي. أكيت مانريك الذي أدين في عام ١٩٩٥ بارتكابه أعمالا إرهابية في ميامي. وفي عام ١٩٩٢ شارك في خطة لاغتيال رئيس كوبا. وفي عام ١٩٩٣ اعتدى على السفينة المالطية مايكونوس. وله ضلع في توغل مسلح في كوبا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٨ قدمت للمكتب الاتحادي كمية كبيرة من الأدلة تتعلق بذلك الشخص.

وفي صورة أخرى التقطت في الحفل نفسه يظهر أورلاندو بواش أفيلا في الصف الأول. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ كتب وكيل النائب العام في الولايات المتحدة قرارا سريا برفض لجوء أورلاندو بواش وترحيله بعد دخوله الولايات المتحدة بصورة غير شرعية، وبسجنه في عام ١٩٨٨ مشددا على أن حكومة الولايات المتحدة لديها معلومات سرية تؤكد أن ''ضرب طائرة للخطوط الجوية الكوبية بالقنابل في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ كان ضمن عمليات قيادة المنظمة الثورية المتحدة بقيادة بواش''.

غير أن أمر ترحيل بواش ألغي رغم أن إحدى المحاكم أيدت قرار وزارة العدل. ونال عفوا من الرئيس جورج بوش في عام ١٩٩٠ ومنح حق الإقامة في الولايات المتحدة.

وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وفي إذاعة بالراديو، وفي ١٦ حزيران/يونيه، في Diario de las Americas أعاد أورلاندو بواش تأكيد دعوته إلى الإرهاب ضد كوبا. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ نقلت ميامي نيو تايمز قوله ''إن جميع الموجودين على متن الطائرة الكوبية التي استخدمها كانوا جميعا تابعين موثوقين''، في إشارة إلى الطائرة التي فجرت.

وقد ظهر روبرتو مارتين بيريز في الصور التي التقطت لحفل ٢٠ أيار/مايو فهو رئيس المجموعة البرلمانية للمؤسسة الوطنية للكوبيين الأمريكيين، وواحد من منظمي خطة اغتيال الرئيس الكوبي إبان مؤتمر القمة الآيبيري الأمريكي في جزيرة مارغريتا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. كما كان المنظم لمحاولة اغتيال أخرى أجهضت أثناء مؤتمر قمة منتدى الكاريبي، في الجمهورية الدومينيكية في آب/أغسطس ١٩٩٨.

إن الإرهابي رودلفو فروميتو، رئيس القوة الرابعة للفدائيين أصدر بيانا – في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في جريدة في ميامي تسمى لافرداد يعلن ما يلي: ''نحن لا نزال في حرب في عام ٢٠٠٣''. وقبل ذلك، وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ كانت نيو هيرالد قد أكدت اشتراك جماعته في هجوم زعم القيام به في كوبا. وفي مقدمة ذلك أن الوول ستريت جورنال أشارت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى تحالف هذه المنظمة من جماعات فترويلية مقيمة في ميامي، وتنظم وتنفذ تدريبات عسكرية لمواجهة الحكومة الدستورية في فترويلا. كذلك زود مكتب التحقيقات الاتحادي بمعلومات عن هذا الإرهابي.

أما بوسادا كاريليس، وأحد مرتكبي تفجير الطائرة الكوبية فقد كان عميلا للمخابرات الأمريكية لسنوات طويلة. وقد فر من أحد السجون الفترويلية في عملية نظمتها ومولتها المؤسسة الوطنية الكوبية الأمريكية. ووفقا لسجلات مجلس الشيوخ الأمريكي فإن بوسادا كاريلبس عاد للظهور

ضمن مجموعة ''الكونتراغيت'' ويحصل على مرتب من المخابرات الأمريكية ووزارة خارجيتها. وسافر بحرية إلى ميامي في عام ١٩٩٧ و ١٩٩٩. وكاريلبس هو المسؤول عن حملة القنابل المشار إليها في فنادق مدينة هافانا في عام ١٩٩٧ التي راح ضحيتها سائح إيطالي وجرح ١٢ كوبيا؛ ونظم عملية لاغتيال الرئيس الكوبي في مناسبة مؤتمر القمة الآيبيري الأمريكي في جزيرة مارغريتا. وبوسادا كاريليس موجود الآن في بنما ينتظر المحاكمة بتهمة محاولة نسف قاعة الاجتماعات بإحدى الجامعات خلال إلقاء الرئيس فيدل كاسترو خطابا تجمع لسماعه آلاف البنميين من أساتذة وطلاب، وقد استخدم في المحاولة ٢٠ كيلوغراما من مادة C-4 و ٥٠ قالبا من مادة سيمتكس، وذلك في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أثناء عقد مؤتمر قمة آخر آيبيري أمريكي.

وكان ديونيسيو سواريز أحد أهم الخطباء المفوهين المشتركين في حفل في ميامي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ للإشادة بالإرهابيين المحتجزين في بنما. وقضى حكما بالسجن لمدة ١٢ عاما لقتله دبلوماسيا شيليا هو أورلاندو ليتليير، والمواطن الأمريكي روني موفيت. وفي إشارة إلى الأعمال التي خطط لها هؤلاء الإرهابيون لتنفيذها في بنما، قال ديونيسيو سواريز ''إنهم يستحقون الاحترام، ويستحقون التمجيد''. كما أن سواريز تلقى دعوة لحضور الحفل الرئاسي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ اختطفت طائرة كوبية من طراز AN-2 وأخذت إلى أراضي الولايات المتحدة. وبدلا من محاكمة المختطفين الثمانية، منحوا حق اللجوء. وبدلا من إعادة الطائرة بيعت في المزاد.

وقبل أسبوعين، وفي ٧ شباط/فبراير وخلال حالة الطوارئ ''البرتقالية'' لمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة وصلت إلى كي ويست سفينة حربية من سلاح السواحل الكوبي دون أن يعترضها أحد وألقت مراسيها هناك. وكانت السفينة تحمل أربعة رجال مسلحين وبأزياء للتمويه. ورغم أن السفينة أعيدت، لم يعد الخاطفون إلى كوبا، ولم يقدموا للمحاكمة.

وتجمع الأموال في ميامي لتمويل الأعمال الإرهابية، مع إفلات كامل من العقاب وبتواطؤ من سلطات الولايات المتحدة. وثمة حسابات مصرفية لتمويل الإرهاب مفتوحة في وضح النهار وبشكل طبيعي؛ ويجري تجنيد الإرهابيين؛ وتصل إمدادات الأسلحة، ويوفر الملاذ الآمن. ويستخدم الأراضي الذين يمولون ويخططون وينفذون الأعمال الإرهابية.

وتنتظر كوبا أن يتخذ مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب إجراءاتهما. فألا ينطبق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على الإرهاب المستمر والمفلت علنا من العقاب وهو ينطلق من أراضي الولايات المتحدة ضد كوبا؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي أرجو مرة أخرى من المتكلمين ألا يتجاوزوا مدة الدقائق السبع المتفق عليها للإدلاء بالبيان. فالمسألة مسألة العدالة للمتكلمين التاليين. وإذا التزمنا بالجدول الزمني ستتاح الفرصة لكل وفد للإدلاء ببيانه أمام المجلس. المتكلم التالي هو ممثل البحرين، الذي أعطيه الكلمة.

السيد المنصور (البحرين): سيدي الرئيس، في البداية، اسمحوا لي أن أسجل تقدير وفد بلادي لكم على عقد هذه الجلسة المفتوحة حول التهديدات التي تشكلها أعمال الإرهاب على السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن عقد مثل هذه الجلسات المفتوحة التي يشارك فيها غير الأعضاء في المجلس يدعم الجهود الرامية إلى زيادة شفافية المجلس، بإشراك غير الأعضاء في أعماله ومداولاته.

إن الموضوع الذي نناقشه اليوم هو من المواضيع التي تتصدر أولويات عملنا في هذه المنظمة. الإرهاب ظاهرة خطيرة يجب أن نتصدى لها جميعا وقد اشتدت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة ونالت نصيبا كبيرا من اهتمام المجتمع الدولي الذي بذل جهودا كبيرة من أجل مناهضة هذه الظاهرة والحد من انعكاساتها الخطيرة، ولا سيما ما تسببه من خسائر في الأرواح والممتلكات. وفي هذا الصدد، نود الإشارة إلى الجهود التي بذلت في الأمم المتحدة على مدى سنين عديدة لتعريف ظاهرة الإرهاب دون التوصل إلى تعريف محدد للإرهاب. ونعتقد أن الوقت قد حان لتكثيف الجهود الدولية لإزالة الخلافات التي تعيق الوصول إلى اتفاق بشأن تعريف الإرهاب.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية كانت منعطفا حادا لإبراز ظاهرة الإرهاب التي تشكل تهديدا مباشرا لاستقرار الدول وللأمن الدولي والاقتصاد العالمي. كما أن الأحداث المأساوية التي وقعت في بالي وموسكو وكذلك أعمال الإرهاب الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعتبر سلسلة متواصلة من أعمال الإرهاب الدولي الذي لا بد من مضاعفة الجهود الدولية لمكافحته.

إن البحرين، حرصا منها على مشاركة المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين وتزعزع أمن واستقرار الدول، شرعت في التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) منذ إنشائها، وذلك من خلال تقديم التقارير المطلوبة وفقا للفقرة ٦ من القرار المذكور، وكانت من طليعة الدول التي التزمت بتقديم التقرير الوطني في موعده المحدد، وذلك إيمانا منها بأن التعاون مع اللجنة سوف يؤدي في النهاية إلى تعزيز الجهود الدولية لمكافحة تلك الظاهرة التي أضحت تهدد العالم وتحصد أرواح الأبرياء في بلدان كثيرة.

كما قامت مملكة البحرين مؤخرا بتقديم التقرير التكميلي الذي طلبته منها اللجنة. وقد اتخذت بلادي كل الإجراءات اللازمة للتصدي لظاهرة الإرهاب الدولي والحد منها. كما صادقت على معظم الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب الدولي.

إن أخطر أنواع الإرهاب الدولي هو إرهاب الدولة الذي شاهدنا أمثلة له في البلقان لا سيما في كوسوفو والبوسنة والهرسك. ولا تزال ظاهرة إرهاب الدولة مستمرة في الأراضي العربية المحتلة متمثلة في قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتدمير منازل فلسطينيين وتشريدهم وسلب ونهب أراضيهم والاستيلاء عليها. وفي هذا الخصوص، تدعو بلادي المجتمع الدولي إلى التعامل بحزم وصرامة مع هذه الظاهرة الخطيرة ووقف كل هذه الممارسات اللاإنسانية ومعاقبة مرتكبيها وتقديمهم للقضاء الدولي لينالوا القصاص العادل. كما أن إسرائيل لا تزال تواصل الاستخفاف بكل قرارات الأمم المتحدة وترفض كل المبادرات السلمية لإنهاء احتلالها للأراضي العربية الذي هو شكل من أشكال الإرهاب الدولي. كما أنها رفضت المبادرة السلمية الأخيرة لصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي التي أقرتها القمة العربية المعقودة في بيروت في آذار/مارس الماضي، وأصرت على المضي قدما في سياسات الاستيطان والتهجير والإرهاب بحق الشعب الفلسطيني الأعزل من كل شيء إلا إرادة التحدي والمقاومة للإرهاب الإسرائيلي. وفي هذا الخصوص، تشعر بلادي بقلق شديد من جراء السياسات التي تنتهجها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، منتهكة بذلك قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي والقوانين والأعراف الدولية.

هناك الكثير من العقبات التي لا تزال تقف حجر عثرة أمام الجهود الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب الدولي، ولعل أهمها غياب تعريف قانوني موحد لظاهرة الإرهاب.

لا تزال هناك خلافات حول هذا الموضوع مما يعيق صدور اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب. ونود التأكيد هنا على أهمية إيجاد تعريف دقيق وموحد للإرهاب مع ضرورة التمييز بين الإرهاب الذي ننبذه وندينه بكل صوره وأشكاله وبين النضال المشروع للشعوب لنيل الاستقلال والحرية. ودون تحقيق ذلك ستظل جهودنا غير كافية ومهمتنا صعبة. ونود التأكيد هنا على أن ظاهرة الإرهاب لا ترتبط بدين أو ثقافة أو عرق معين فهي ظاهرة عالمية بدأت تأخذ أشكالا وأبعادا مختلفة ومتنوعة.

في الختام، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للجهود التي بذلها السفير جيريمي غرينستوك أثناء توليه رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب وقدرته المتميزة والفريدة على التوفيق بين رئاسة تلك اللجنة وتمثيل بلاده لدى الأمم المتحدة. كما نود أن نؤكد لكم حرصنا التام على التعاون الإيجابي مع أعمال تلك اللجنة والتنسيق الفعال بين أعضاء الأمم المتحدة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من استمرار وانتشار ظاهرة الإرهاب، مع التأكيد على أهمية وضرورة دراسة أسباب وجذور هذه الظاهرة ومن ثم معالجتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهي، إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار.

وأعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، لمبادرتكم بعقد هذه الجلسة العلنية بشأن موضوع الإرهاب هذا الموضوع الهام. كما أعبر عن امتناني لفرنسا لعقدها في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، جلسة رفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن موضوع مكافحة الإرهاب.

وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، اجتمعنا في جلسة مفتوحة للاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب. وبعد مرور أسبوع بالكاد على اجتماعنا، أي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وقع هجوم إرهابي غادر آخر في بالي، أدي إلى قتل زهاء ٢٠٠ شخص من السائحين والإندونيسيين، سواء بسواء. وكان هذا الهجوم ضربة في صميم منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي أصابها الدمار بخاصة بسبب هذا الهجوم الجبان.

وتعد حالات الموت المأساوية التي وقعت في بالي وفي موسكو ومومباسا بمثابة تذكرة مفادها أنه بالرغم من الجهود الكثيرة التي نبذلها لمكافحة الإرهاب من خلال اعتماد وتنفيذ قرارات بعيدة الأثر، مازال النجاح في مكافحة الإرهاب الدولي غير مضمون تماما حتى الآن. وتدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود على الصعد الدولي والإقليمي والقطري لتكثيف مكافحتنا ضد الإرهاب.

واسمحوا لي أن أقدم معلومات مستكملة عن الجهود التي تبذلها حاليا رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمكافحة الإرهاب الدولي. لقد وقع الهجوم المدمر على بالي قبل شهر واحد فقط من انعقاد مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عقد في بنوم بنة، كمبوديا. ومازالت مكافحة الإرهاب تحتل مكانة عالية في جدول أعمال الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فرادي وبصورة جماعية، على حد سواء. واعتمد مؤتمر القمة في بنوم بنة إعلانا بشأن الإرهاب، أعرب فيه قادة الرابطة عن عزم الرابطة على اتخاذ التدابير التي أعلنت عنها في قمتها في السنة الماضية في بروني دار السلام والرامية إلي تكثيف جهودها لمنع الأنشطة الإرهابية ومكافحتها وقمعها في المنطقة. وفي اجتماع القمة، دعت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا دول المجتمع الدولي إلى تجنب إرشاد مواطنيها بشكل عشوائي إلى تحاشي زيارة

بلدان الرابطة أو تحاشي التعامل معها، في غياب وجود دليل أكيد يدعم الإشاعات عن هجمات إرهابية محتملة، حيث أن مثل هذه التدابير يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف الإرهابيين.

وقد عُزز التعاون بين أعضاء الرابطة لمكافحة الإرهاب في العام الماضي، وذلك عن طريق حلقات العمل المتصلة بمكافحة الإرهاب وغيره من الجرائم عبر الوطنية. وبالفعل وضع أعضاء الرابطة خططا لتوسيع جهودهم فرادى وكمجموعة. وفي أعقاب القمة قامت بلدان الرابطة بالأنشطة التالية. جرى عقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب وإنعاش السياحة في مانيلا، وأُنشئ المركز الإقليمي لجنوب شرقي آسيا لمكافحة الإرهاب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في كوالالمبور، وعُقد المؤتمر الإقليمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بالي في كانون الأول/ديسمبر. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، عقدت حلقة عمل بشأن الإرهاب في جاكرتا، وقامت سنغافورة باستضافة حلقة العمل بشأن تمويل مكافحة الإرهاب.

ويجري إسداء التعاون في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق المحفل الإقليمي للآسيان الذي يعد آلية هامة للنظر في المسائل المتصلة بالأمن في المنطقة. وفي العام الماضي ناقش المشاركون في المحفل تدابير مكافحة الإرهاب وتمويل هذه التدابير. وفي آذار/مارس من هذا العام سيعقد في ماليزيا اجتماع فيما بين الدورات بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. ومن المقرر عقد الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن الجريمة عبر الوطنية باشتراك الوزراء المختصين من جمهورية كوريا والصين واليابان، في بانكوك في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وفي ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢، وقعت الرابطة والولايات المتحدة إعلانا مشتركا بشأن التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي. وهذا الإعلان يوفر إطارا للتعاون لمنع وتمزيق ومكافحة الإرهاب الدولي عن طريق تبادل المعلومات والمعلومات الاستخبارية وبناء القدرات. ويتيح الإعلان أيضا التعاون لتعزيز كفاءة الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب.

ومؤخرا في الاجتماع الوزاري بين الآسيان والاتحاد الأوروبي في بروكسل، اعتمد إعلان مشترك بشأن التعاون لمكافحة الإرهاب. ووافق الوزراء على تعزيز التعاون في مجالات من بينها تبادل المعلومات وتعزيز الروابط بين وكالات إنفاذ القانون التابعة للاتحاد الأوروبي والرابطة، لمساعدة أعضاء الرابطة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومعالجة آثار الأنشطة الإرهابية.

ومن الواضح أن مكافحة الإرهاب تحتل أولوية عالية في جدول أعمال رابطة دول جنوب شرقي آسيا، بصورة فردية وبصورة جماعية على حد سواء. وفي هذا المنعطف أود أن أطمئن المجلس إلى التزام الرابطة بالمكافحة العالمية للإرهاب وبصفة خاصة التزامها بتنفيذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٥٦ (٢٠٠٣). وأود أن أبلغ المجلس بعزم الرابطة على الاشتراك في الجلسة الخاصة القادمة للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمقرر عقدها في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وتحيط الرابطة علما بمختلف المقترحات التي قدمت في الاجتماع رفيع المستوى الأخير للمجلس، بما في ذلك الاقتراح الفرنسي بإنشاء صندوق للتعاون والمساعدة.

ونحن نرى أن الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن، بما في ذلك هذه الجلسة، مفيدة جدا. حيث يتسنى للدول الأعضاء أن تعرف الحل المجدي في بلد معين أو منطقة معينة ويكون لديها الخيار لتكييف هذا الحل ليناسب ظروفها الخاصة وحالاتها الخاصة. وهذه الجلسات المفتوحة تساعدنا للتعرف على أوجه النقص ومعالجتها بما في ذلك في مجال التشريعات الوطنية.

ونشعر بالسرور أيضا إزاء الجهود التي بذلتها مؤخرا لجنة مكافحة الإرهاب بما في ذلك دليل المساعدة المنشور حاليا في شبكة الإنترنت. والتعاون الذي تشجعه لجنة مكافحة الإرهاب يعد أحد السبل القيمة العديدة التي تساعد على تعزيز مكافحتنا للإرهاب.

وأخيرا، أشيد برئيس لجنة مكافحة الإرهاب السير جيريمي غرينستوك، وباللجنة في مجموعها على الجهود الدؤوبة والإنجازات المحمودة. والواقع أن عمل اللجنة يشكل إسهاما عظيما في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): لا شك أن اجتماع المجلس اليوم لمتابعة الجلسة الوزارية التي عقدها في ٢٠ كانون الثاني/يناير الماضي حول المسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب يعد تأكيدا على الاهتمام المتزايد الذي يوليه المجلس للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي. وهي المسألة التي فرضت نفسها بقوة على جدول الأعمال الدولي. وإننا على اقتناع من أن تكثيف هذه الجهود وتنسيقها من خلال الأمم المتحدة هو الضمان الوحيد لنجاحها. إذ أن ظاهرة الإرهاب لا يمكن استئصال شرورها ومحاصرة مرتكبيها إلا بتضافر جماعي تشارك فيه كافة دول العالم بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة وفعالة.

من هذا المنطلق حرصنا على المشاركة في جلسة اليوم والمساهمة في إثراء الحوار حول هذا الموضوع الهام، تأكيدا لإيماننا بأهمية ومحورية الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، وإننا مقتنعون بأنه كلما زادت المشاركة الدولية في هذه الحرب اقتربنا أكثر من تحقيق أهدافنا.

إن هذه الحرب يجب النظر إليها كعنصر يوحد دول العالم ويحافظ على أمنها وسلامة مواطنيها وليس العكس، إذ أن التحرك يجب أن يكون تحركا جماعيا متناسقا ومتوازنا، يتفادى الإجراءات الأحادية أو استعداء ثقافات أو حضارات أو ديانات لمجرد أنها مختلفة، ويجب ألا يفوتنا في غمرة الحماس أن نتذكر أن هدف الإرهابيين في كل أنحاء العالم هو بث الذعر وإرهاب الأفراد وزعزعة استقرار الدول ونشر العداوة بينها. إن علينا التزاما بألا نقع في فخ تنصبه لنا عناصر الإرهاب بخلق مظاهر للتوتر والخلاف بين عناصر المجتمع الدولي، ومن ثم يجب التنبه مبكرا إلى أهمية التضامن في هذه المرحلة الحساسة، وأهمية عدم الخلط بين الإرهاب وغيره من المسائل السياسية.

إن الإرهاب، كأي داء واجهته الإنسانية في تاريخها، يحتاج للتغلب عليه إلى الآتي: أولا، تحديد ماهيته وتمييزه عن سواه؛ ثانيا، تحديد مسبباته وكيفية التعامل معها؛ وأخيرا اختيار أفضل السبل لمكافحته. ولعل الضمان لتحقيق أفضل النتائج هو أن يتم كل ذلك في إطار يؤكد سيادة القانون سواء على المستوى الدولي متمثلا في الالتزام بأحكام القانون الدولي وإرادة الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك أحكام القانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، أو على المستوى الوطني بالالتزام بمراعاة التشريعات والقوانين وأحكام المحاكم الوطنية.

واسمحوا لي سيادة الرئيس بأن أعرض في عجالة تعليقاتنا على بعض هذه المقترحات التي وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ شباط/فبراير. ودعني أبدأ بنقطة ذات أهمية خاصة وردت في المقترحات، حيث نتفق مع الرأي بأن مراعاتها ستكون لها آثارها الإيجابية على الجهد الدولي لمحاربة الإرهاب، وهي الحاجة إلى شروع المجتمع الدولي لتطوير التفاعل والحوار الحضاري والديني بين عناصره المختلفة، وهي مسألة يجب أن تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور مؤثر وفعال باعتبارها المنظمة الأم التي تملك أكثر من غيرها وسائل وسبل لتحقيق نتائج ملموسة في هذا الشأن.

ومن بين المقترحات الخاصة بالتعاون الدولي، لاحظنا إشارة أكثر من عضو إلى اقتراح عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب وتحديد رد جماعي من المجتمع الدولي ضد الإرهاب في كل صوره وأشكاله. كما وردت دعوة من قبل أحد أعضاء المجلس لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لتبني إجراءات جديدة لمكافحة الإرهاب.

ولعل المناسبة هنا تقتضي التذكير بأن مصر كانت صاحبة الدعوة منذ سنوات لعقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لمناقشة المسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب، وفي هذا الإطار فإننا نجدد اليوم هذه الدعوة ونعرب عن تطلعنا لتحقيق تقدم بشأن عقده في أقرب وقت ممكن.

وكان من بين المقترحات أيضا اقتراح لعقد مؤتمر دولي لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهو الفكرة التي تدعو إليها مصر وتؤكد على أهمية تحقيقها بصورة عاجلة باعتبارها عنصرا هاما يساهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ويسهم في تعزيز استقرار المنطقة.

ومما لا شك فيه أن لجنة مكافحة الإرهاب بالمجلس تثبت كل يوم أنها أصبحت جهازا حيويا وآلية فعالة في الحرب ضد الإرهاب، تؤكد دور الأمم المتحدة كأداة ناجحة لتنسيق الجهود الدولية في هذا الشأن. وتحرص مصر على التعاون والتنسيق مع اللجنة بصورة وثيقة ومستمرة. وقد قدمت مصر حتى الآن ثلاثة تقارير متكاملة كان آخرها تقرير قدم للجنة في ٢٠ من الشهر الماضي للإجابة على بعض الاستفسارات حول النظم والتشريعات المصرية في مجال مكافحة الإرهاب.

وبهذه المناسبة، نود أن نعبر عن عميق الشكر والتقدير للجهد القيم والجيد الذي يقوم به السيد السفير السير جيريمي غرينستوك. فهو يعمل بدأب وبموضوعية وبتوازن وثيق في كافة الخطوات التي يقوم بها في إدارته لهذه اللجنة.

إن مصر على ثقة بأن المنظمة الدولية بما تمثله من آلية فعالة تمثل الإرادة والشرعية الدولية، بإمكانها أن تضطلع بدور ريادي في مجال مكافحة الإرهاب. ومن ثم، فإننا نتطلع باستمرار إلى قيام الأمم المتحدة بمسؤولياتها في هذا الشأن. وستواصل مصر التزاماتها بدعم جهود المنظمة الدولية والتعاون معها من أجل التوصل إلى إنجاح الجهد الجماعي لمكافحة الإرهاب الدولي وقمع شروره.

السيد يوفولي (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن أعضاء مجموعة بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي استراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وكيريباس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، ونيوزيلندا، وبلدي فيجي.

توفر هذه الجلسة فرصة مفيدة للتفكير في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية المرتبطة به منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) قبل ١٦ شهرا والذي أصبح معلما. وقد جلب ذلك القرار عنصرا جديدا للإطار المتعدد الأطراف القائم لمكافحة الإرهاب وأبرز اعترافا بالإرهاب بوصفه مشكلة عالمية إذا أريد القضاء عليها فإنها تتطلب إجراء تعاونيا على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

ويسلط الإعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجلس الأمن في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بموجب القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، المزيد من الضوء على الخطوات التي يتعين أن تتخذها الدول والمنظمات لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ويسلط الضوء بصورة مفيدة على تلك

المجالات التي تقتضي تركيزا خاصا منذ بداية عمل لجنة مكافحة الإرهاب. كذلك نرحب بالطريقة التي يعترف بها البيان بالتهديدات الكثيرة التي تسهم في اتخاذ إجراء فعال لمكافحة الإرهاب الدولي - بما في ذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن وغيرها من الالتزامات الدولية؛ والتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب؛ والمساعدة المتبادلة وبناء القدرات؛ ودور المنظمات الدولية والإقليمية. كما أننا ندعم الاعتراف الممنوح لكفالة اتساق تدابير مكافحة الإرهاب مع القانون الدولي، لا سيما قوانين حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

وقد عملت الدول الأعضاء، بما فيها أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ - رغم كثير من القيود - على تنفيذ الالتزامات الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). واضطلعت لجنة مكافحة الإرهاب بدور هام في تلك الجهود. ودور اللجنة في رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ساعد بدون شك في الحث على العمل الحكومي وتركيزه. وساعدت اللجنة الدول في تحديد وتعريف معايير العمل. وأسهمت جهود اللجنة في جعل الدول على اتصال بالموارد المتاحة للمساعدة في مهمة حرجة هي تعزيز قدرات الدول على اتخاذ ذلك الإجراء.

ونشيد برئيس اللجنة، السير جيريمي غرينستوك، على ريادته المستمرة لإقامة حوار مفتوح بين الدول الأعضاء واللجنة وكذلك نؤيد بقوة مبادرة اللجنة للالتقاء بالمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بوصف ذلك طريقة بناءة لإقامة الحوار اللازم لـ ''وضع النقاط فوق الحروف''. وستسهم منطقتنا في تلك الدورة الاستثنائية.

ونحن ممتنون لفريق الخبراء الذي يساعد اللجنة، كما أننا نقدر بصفة خاصة قرار اللجنة بتعيين السفير وارد خبيرا خاصا لتسهيل تقديم المساعدة حسب الاقتضاء. وبينما يتطور عمل اللجنة، نتطلع إلى استمرار جهودها للاشتراك المباشر للدول على أساس احتياجاتها المحددة.

ولقد قطع شوط كبير على الصعيد الإقليمي لتنفيذ أهداف القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأعرب قادة منطقة المحيط الهادئ عن التزامهم السياسي بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال اعتماد إعلان ناسونيني في آب/أغسطس العام الماضي. و لم يكن إعلان ناسونيني مجرد إعراب عن النية السياسية. وإنما اعتراف كذلك بحاجة المجموعة لاتخاذ إجراءات محددة وعملية لتنفيذ تلك النية، عن طريق التعاون في إنفاذ القانون، ووضع الاستراتيجيات الوطنية، ومكافحة الجريمة الخطيرة العابرة للحدود الوطنية، بمساندة قاعدة قوية من التشريعات.

وفي الستة أشهر التي انقضت منذ إصدار إعلان ناسونيني، واصل أعضاؤنا العمل لضمان تنفيذ تلك الإجراءات العملية. واستخداما لمتطلبات القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في تقديم التقارير بصفته نقطة البداية، أكملت أمانة المنتدى الآن إجراء استعراض إقليمي للمكافحة الوطنية للإرهاب، وتشريعات مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية وإنفاذ القانون والأطر المؤسسية. وتعد الآن قوانين نموذجية بمساعدة فريق عمل من الخبراء الإقليميين، يعقد أول اجتماعاته في الأسبوع القادم من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير، في أمانة المنتدى في سوفا، بفيجي. وستقوم افرقة خبراء صياغة بزيارات قطرية للمساعدة في مواءمة تلك القوانين النموذجية حسبما هو مطلوب. وبعد إكتمال هذا المشروع، سنشهد وضع إطار قوي ومتسق من تشريعات مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة.

ويمثل منتدى جزر المحيط الهادئ جزءا من مشروع وحدة الاستخبارات المالية للمحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، استضافت أمانة المنتدى، بمساعدة صندوق النقد الدولي

وأمانة فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسيل الأموال، حلقة دراسية عن ”إعداد التشريعات المضادة لغسيل الأموال ومكافحة تمويل التدابير الإرهابية“ في فيجي الشهر الماضي، من ٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير. وشمل الممثلون من ١٣ بلدا مشاركا الذين حضروا الحلقة الدراسية واضعي التشريعات والمدعيين العامين، وموظفي وحدة الاستخبارات المالية وضباط الشرطة ومسؤولي المراقبة المالية. وقد غطت الحلقة الدراسية المعايير الدولية وقضايا صياغة التشريعات في المجالات التالية: المصادرة والتدابير المؤقتة مثل تجميد ومصادرة الممتلكات؛ والتعاون الدولي والمساعدة المتبادلة؛ والحرص الواجب على مصلحة الزبائن؛ ووحدات الاستخبارات المالية؛ وتقديم التقارير عن المبادلات المشتبه فيها؛ ومكافحة تمويل الإرهاب.

إن مثل ذلك التعاون الإقليمي حاسم في منطقة مثل منطقتنا، حيث تمثل القدرات المحدودة تحديا رئيسيا لكثير من أعضائنا. والواقع الذي تشهده البلدان الجزرية النامية الصغيرة، لا سيما تلك المبعثرة عبر رقعة جغرافية كبيرة لمنطقتنا، هو شيء لا بد لنا من الاستفادة منه. إن كثيرا من أعضائنا يشاركون في حوار مع لجنة مكافحة الإرهاب، مومع السفير وارد بصورة خاصة، لكننا أيضا ننظر في المزيد مما يمكن عمله على الصعيدين الإقليمي والثنائي. وندرك أن بعض المجالات، مثل ضعف النظم المصرفية والمالية، والبنية التحتية للنقل، لا سيما المطارات الدولية، تتطلب المزيد من العمل. إن بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ التي لها القدرة على مساعدة الآخرين تدرك مسؤولياتها الخاصة في هذا الصدد.

ونحن في منطقة المحيط الهادئ ندرك أن مكافحة الإرهاب لا هوادة فيها. وكما توضح الأحداث الأخيرة بصورة محزنة، لا توجد منطقة يمكن أن تشعر بالهدوء عندما يتعلق الأمر بتهديد الإرهاب.

وبينما نواجه التحدي المتطور للإرهاب ونسعى إلى تنفيذ نص وروح القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يمكن لمجلس الأمن أن يتأكد من كامل تأييد أعضاء مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة من ثم لممثل ليختنشتاين.

السيد ويناويسير (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): لم نعلم، سيدي الرئيس، عن الحد الزمني الأقصى البالغ سبع دقائق إلا هذا الصباح، ولكننا بذلنا كل جهد لتقصير بياننا وسيتم توزيع الصيغة الكاملة على أعضاء المجلس.

نحن ننظر إلى هذه الجلسة بالاقتران مع الجلسة الرفيعة المستوى لأعضاء المجلس التي عُقدت قبل شهر واحد، وبالطبع إزاء خلفية الإعلان المعتمد في تلك المناسبة والمرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣). ويناشد ذلك الإعلان جميع الدول اتخاذ إجراء عاجل لمنع وقمع جميع أشكال الدعم النشط والسلبي للإرهاب، والامتثال بصورة تامة لقرارات المجلس ذات الصلة ولا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونتفق مع المجلس على ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. ونعتقد أيضا أنه يتعين أن تعتمد هذه الجهود على قيادة عالمية من قبيل القيادة التي يقدمها مجلس الأمن ولا سيما لجنة مكافحة الإرهاب.

وينص أيضا الإعلان المرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) على أنه يجب على اللجنة تكثيف جهودها لتعزيز تنفيذ الدول الأعضاء لجميع جوانب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وبعد قرابة سنة ونصف السنة من العمل الفعال والشفاف تحت قيادة السفير السير جيريمي غرينستوك البارعة للغاية، تجد اللجنة نفسها الآن أمام منعطف حاسم. فقد تعاونت أغلبية الدول مع اللجنة في سعيها لرصد إصدار تشريعات تغطي جميع جوانب القرار، ورصد الجهود الوطنية لمنع وقمع

تمويل الأعمال الإرهابية. وليختنشتاين، على سبيل المثال، قدمت بالفعل ثالث تقرير خطي لها إلى اللجنة، مما يثبت التزامها بإجراء حوار جاد مع اللجنة وخبرائها. وكتعبير إضافي على رغبتها في الإسهام في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، رفعت الحكومة إلى البرلمان مجموعة من التشريعات لمكافحة الإرهاب سنشرع في مناقشتها عما قريب. وتتضمن تلك المجموعة تعديلات هامة على القانون الجنائي وستؤدي إلى التصديق على آخر اتفاقية دولية بارزة ذات صلة لم نصدق عليها بعد، ألا وهي الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

ويتضح أن اللجنة كانت ناجحة جدا في مساعدة الدول على التعرف على الثغرات وأوجه القصور في تشريعاتها الوطنية، وبذلك تسهم في رؤية وقبول المعايير الدولية لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فكلما تقطع اللجنة شوطا أكبر في ذلك الطريق، يزداد إلحاح مسألة التنفيذ الفعلي لتلك المعايير. وبالطبع لا تنتهي مكافحة الإرهاب بالتصديق العالمي على جميع الاتفاقيات ذات الصلة. إن التشريعات صكوك ضرورية، ولكنها لا يمكن أن تكون كافية في حد ذاتها على الإطلاق. ولذلك، يجب أن تتصدى اللجنة لمسألة تعزيز الامتثال، بغية ضمان الحد الأدنى المشترك من التطبيق، وتحقيقا لذلك، يجب أن تحدد معايير يجب على جميع الدول الوفاء بها.

لقد ظلت الشفافية سمة مهمة في عمل اللجنة في الماضي وعنصرا حاسما من عناصر نجاحها. واتساقا، مع ذلك النهج، ينبغي للجنة إذا أن تضع مبادئ توجيهية على أساس مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع الدول الأعضاء، الذي ينص على نهج متدرج ومرحلي لضمان الامتثال، وينبغي أيضا أن تستفيد هذه المبادئ التوجيهية من خبرات هيئات دولية وإقليمية أخرى في هذا المجال. وسيوفر الاجتماع الخاص المقبل للجنة في ٧ آذار/مارس مع ممثلين عن منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية فرصة مثالية لتبادل الأفكار والاستفادة من خبرات الآخرين فيما يتعلق بأفضل الممارسات.

وليختنشتاين مستعدة لتقديم إسهامها في جهود تعزيز الامتثال عن طريق توفير خبرتنا في المجالات ذات الصلة. وسيسرنا أن نرى اللجنة تزيد من تعزيز دورها في منظومة الأمم المتحدة من خلال العمل المبدع والمتفاني، الذي منح اللجنة حتى الآن هذا الوضع الممتاز في مكافحة الإرهاب.

وقد أعلن مجلس الأمن أنه يجب على الدول أن تضمن أن أي تدابير متخذة لمكافحة الإرهاب لا بد أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ولا سيما حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وتظل العلاقة بين مكافحة الإرهاب واحترام معايير حقوق الإنسان ذات أولوية كبيرة لنا، وأود أن أكرر أنه يجب ألا تقع حقوق الإنسان أبدا ضحية لمكافحة الإرهاب. ومنذ عقد آخر جلسة مفتوحة للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر، أظهرت الجمعية العامة موقفها حيال هذا الأمر بعينه باتخاذها بالإجماع قرارها ٥٧/٢١٩، المعني بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء مكافحة الإرهاب.

وقد أعد ذلك النص تحت القيادة القديرة للوفد المكسيكي، وسرنا جدا تقديم ذلك القرار المهم. ويذكر القرار بأنه تم الاعتراف ببعض حقوق الإنسان على أنها غير قابلة للتقييد تحت أي ظرف، وأن أي تدبير يقيّد أي حقوق أخرى يجب أن يكون استثنائيا ومؤقتا في طبيعته. وأعطى القرار أيضا دورا مهما لمفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي قدم إسهاما مهما جدا بالفعل في بيانه أمام اللجنة وأيضا من خلال التزامه القوي عموما بهذه القضية.

ومن المؤكد أن التوازن الذي يجب إيجاده بين التمتع بحقوق الإنسان وبين الشواغل الأمنية يصعب تقييمه في كل

حالة على حدة وتزداد دقته حينما يتعلق الأمر بأخطار ذات حجم غير مسبوق. ومع ذلك، تجب مراعاة أن هناك معايير قانونية حالية تتصدى لهذا المأزق وهناك أيضا ممارسات قانونية أكثر شمولا بشأن مسائل حماية حقوق الإنسان أثناء أوقات الإرهاب.

وأظهر لنا الماضي القريب أن الأمم المتحدة تؤدي دورا فريدا في دعم سيادة القانون وفي إضفاء الشرعية على الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونظرا للأخطار المحتملة والفعلية التي تشكلها مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان الثابتة، فإن هذه المنظمة مطالبة مرة أخرى بالرقي إلى دورها في الدفاع عن سيادة القانون في إطار هذه المكافحة المشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة من ثم لممثل بيرو.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بصفتي منسقا لمجموعة ريو، أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس، البلدان الأعضاء في آلية التنسيق السياسية الرئيسية في أمريكا اللاتينية.

نحن نشكر السفير غرينستوك على إحاطته الإعلامية. وتود مجموعة ريو أن تعرب له عن تقديرنا للعمل الهام الذي قام به بصفته رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب. فإنجازات اللجنة تنعكس في المستوى الرفيع للتعاون فيما بين الدول، وتقديم معلومات تتعلق بالتنفيذ على الصعيد الوطني لتدابير مكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الفني في هذا المضمار، تشهد على القيادة الصحيحة للغاية لقيادة السفير غرينستوك.

ومنذ فترة لا تتجاوز أسبوعين، يوم ٧ شباط/فبراير، أعاد هجوم إرهابي وقع على ناد اجتماعي في وسط مدينة بوغوتا إلى ذاكرتنا مرة أخرى الطًابع الإجرامي والمنحرف للإرهاب وبالخطر الجسيم الذي يشكله بالنسبة لسلام بلداننا وأمنها. وأعربت مجموعة ريو في بيانها المؤرخ ٨ شباط/فبراير، فضلا عن القرار ٨٣٧ (١٣٤٥/٠٣) المؤرخ ١٢ شباط/فبراير للمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية ، عن نبذها وإدانتها بأشد العبارات لهذا العمل وأكدت مجددا عزمها على مواصلة التعاون من أجل استئصال شأفة الإرهاب. كما نؤيد قرار مجلس الأمن ١٤٦٥ (٢٠٠٣)، الذي ينقل التعازي لشعب كولومبيا وحكومتها فيما يتعلق بالعمل الإرهابي المذكور.

ولا بد لنا من وضع حد لهذا البلاء، مستخدمين في ذلك كل الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وفي المعاهدات والأعراف الدولية، بما فيها الوسائل المحددة في الهيكل القانوني لمنظمة الدول الأمريكية ذاتها. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بحزم، مع احترام سيادة القانون، والقانون الدولي، وبخاصة حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وليس هناك أي حل آخر. فكرامة بلداننا واستقرارها وديمقراطيتها وحريتها في الميزان.

وبالنظر إلى هذه الحقيقة، فقد أظهرت البلدان الأعضاء في مجموعة ريو اهتماما سريعا بالتعاون في العمل معا على وضع السياسات والإجراءات اللازمة لدحر الإرهاب. ومن الشواهد على ذلك المؤتمر المتخصص للبلدان الأمريكية بشأن الإرهاب، المعقود في ليما عام ١٩٩٦ والمؤتمر المعقود في مار ديل بلاتا عام ١٩٩٨، اللذان أديا إلى إنشاء لجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب في إطار منظمة الدول الأمريكية. وتضطلع هذه اللجنة بأنشطة للتعاون المكثف من أجل اتقاء الهجمات والأنشطة الإرهابية

ومكافحتها وقمعها، عملا بخطط العمل التي يجري اعتمادها دوريا.

وقد اعتمدت الدورة العادية الثالثة للجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، إعلان سان سلفادور بشأن تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب. علاوة على ذلك، اعتمدنا في حزيران/يونية ٢٠٠٢ اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب. وتلزم هذه الاتفاقية جميع دول الأمريكتين بمنع تمويل الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه وبالدخول في تعاون فعال لمكافحته.

وتؤيد مجموعة ريو الإعلان المرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته المعقودة على مستوى وزراء الخارجية يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير، فضلا عن العمل الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد امتثل جميع أعضاء مجموعة ريو بتقديم التقارير الأولى والتقارير التكميلية إلى اللجنة. وتستدعي خطورة التهديد الذي يمثله الإرهاب إجراء حوار دائم وتكثيفا للتعاون الدولي ولتقديم المساعدة الدولية تمكينا لنا من اتخاذ التدابير الفعالة لمنع هذا الشر ومكافحته واستئصاله.

وكما جاء في القرار ١٣٧٧ (٢٠٠١)، والقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، وغيرهما من القرارات ذات الصلة، تتطلب مكافحة الإرهاب التعاون المتسم بالإصرار، ليس من جانب الدول وحدها وإنما أيضا فيما بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة ريو التي ترحب بالتقدم الكبير المحرز على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب لتتطلع باهتمام إلى عقد اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب يوم ٧ آذار/مارس، بهدف تحسين تدفق المعلومات بشأن الخبرات والمستويات والممارسات، والتنسيق بين الأنشطة الجاري الاضطلاع بها. ونثق في أن هذه العملية ستسهم في إعداد خطة عمل مشتركة تستغل فيها كل هيئة خصائصها المميزة إلى أقصى حد التماسا لتدبير شامل لمكافحة الإرهاب.

ومن الواضح أن الإرهاب لا يقتصر على الأنشطة الإجرامية التي ترتكبها منظمة بعينها أو التي ترتكب في منطقة بذاتها. وفي هذا السياق، يجب أن يُبقي مجلس الأمن، الذي يؤكد أن الأعمال الإرهابية لا يمكن تبريرها بغض النظر عن الدوافع المؤدية إليها أو عن كنة مرتكبها، هذا الاعتبار في حسبانه وهو يبذل الجهود لتحديد المسؤولين عن أعمال الإرهاب واعتقالهم ومعاقبتهم.

وترى مجموعة ريو علاوة على ذلك أن مشروع الاتفاقية الشاملة لمناهضة الإرهاب لا يمكن تأجيله أكثر من ذلك. ولا تبرر تأجيله الصعوبة التي صادفناها في إيجاد تعريف شامل ودقيق للإرهاب. فهو تحد يواجه المجتمع الدولي، الذي يتعين عليه مجابهته على نحو متسم بالمسؤولية وجودة التوقيت. ومن ثم لا يزال يحدونا الأمل في أن نتمكن عن طريق الحوار والتفاهم من إنجاز العمل في إعداد مشروع الاتفاقية في المستقبل القريب.

وتستلزم المتطلبات الجديدة التي يفرضها التعاون الدولي من جميع الدول الأعضاء أن تلزم بشكل دائم جانب اليقظة واتقاء الأنشطة التي تشجع العنف وتدافع عنه وتحديد تلك الأنشطة والمعاقبة عليها ضمن ولاياتها القضائية، باعتبارها البوادر الأولى لتلاحم شبكات الإرهاب واحتمال القيام بأعمال تحضيرية لهجمات إرهابية. ولا يسعنا أن نظل غير مبالين بالأنشطة التي يقوم بها أشخاص أو جماعات في دعم واضح للمنظمات الإرهابية أو استغلال لانفتاح المجتمعات الحرة من أجل دعم الأنشطة الإرهابية ماليا

أو سياسيا أو علانية. ولهذا السبب فإننا نرحب في مجموعة ريو بالتشريعات التي اعتمدتها مختلف البلدان والتي تطبق على المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الإرهابية، فضلا عن مرتكبي أي عمل للتعاون معهم أو جمع الأموال لصالحهم، تدابير لتشديد الرقابة عليهم واقتفاء أثرهم وإنزال العقاب بهم.

وينبغي أن نتبع سياسة عدم المهادنة المطلقة إزاء الإرهاب ونضاعف التعاون الدولي في جميع الميادين بغية مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل أوكرانيا.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أوجه الشكر لرئيس المجلس على تنظيمه جلسة اليوم. وأود أن أعبر عن امتناننا لوفد فرنسا على مبادرته الهامة لعقد جلسة على المستوى الوزاري بشأن هذه المسألة في الشهر الماضي، الأمر الذي أعطى في واقع الأمر دفعة جديدة لمساعينا المشتركة.

وعلى الرغم من كون الاهتمام العالمي مركّزا في الوقت الراهن على المسألة العراقية، تظل مسألة مكافحة الإرهاب تحتل أولوية عليا في جدول الأعمال الدولي. وفضلا عن ذلك، في ظل الظروف الحالية، من الأهمية الحيوية اتخاذ المزيد من التدابير صوب تحقيق وحدة وتلاحم الائتلاف العالمي لمكافحة الإرهاب.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. إذ بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تذكرنا أحداث الإرهاب في موسكو وبالي وومومباسا وبوغوتا بأن مشكلة الإرهاب تتطلب عملا متواصلا طويل الأمد وعالميا. ونحن نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يواصل القيام بدور رئيسي في تعزيز التعاون بين الحكومات في مكافحة الإرهاب، حسبما أكد الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس مؤخرا.

ولجنة مكافحة الإرهاب، من جانبها، تسهم إسهاما عمليا بالغ الأهمية في تعزيز قدرات مناهضة الإرهاب على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ويسرنا أن لجنة مكافحة الإرهاب أقامت حوارا بناء مع الدول الأعضاء، وبصفة خاصة في مجالات تعزيز التشريعات الوطنية ومكافحة تمويل الإرهاب. كما أود الإعراب عن دعم أوكرانيا الكامل لجهود اللجنة الرامية إلى مساعدة البلدان على تحسين قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب، وبصفة خاصة عن طريق استحداث دليل مصادر المشورة والخبرة في المجالات المشمولة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

بيد أن هذا مجرد جزء واحد من مهمة معقدة تواجه المنظمة في عملها المتعدد الأوجه. إذ أن من بين أنشطتها مواجهة تلك المشاكل العالمية مثل تهريب الأسلحة وإنتاج المخدرات وتهريبها وغسل الأموال. وينبغي بذل جميع الجهود من أجل إزالة الكراهية والتعصب العرقي والديني إذ أنهما يشكلان بؤرة لتوليد صراعات عديدة. والتطورات الأخيرة في العالم تؤكد على أهمية تعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والتكنولوجيات ذات الصلة. ويرحب وفد أوكرانيا بالتأكيد على هذه المسائل في الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس مؤخرا. ونحن نرى أنه يشكل خطوة هامة صوب كفالة عالمية جميع جهودنا في هذه الاتجاهات.

وفي الوقت الذي يعد فيه الإرهاب خطرا ذا طابعا معقدا، باتت مسألة مكافحة تقنين الحصائل المتأتية من الجريمة – التي تشكل أحد أهم مصادر تمويل الإرهاب – ذات أهمية حيوية على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، إن المتطلبات المشددة لقوة العمل المالية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تشكل إسهاما هاماً في توطيد جهود المجتمع الدولي لمنع وزجر هذه الظواهر الخطيرة اجتماعيا.

وتؤيد حكومة أوكرانيا تأييدا كاملا التدابير الدولية في هذا المجال، وتبدي انفتاحها واستعدادها للتعاون. ويجري إيلاء اهتمام بالغ بإنشاء نظام وطني شامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومؤخرا، اعتمد البرلمان الأوكراني مجموعة من القوانين بشأن منع ومكافحة تقنين الحصائل المتأتية من الجريمة. ووافقت الحكومة على برنامج مكافحة تقنين الحصائل المتأتية من الجرائم لعام ٢٠٠٣. واليوم، إن المهمة الرئيسية لأوكرانيا هي التنفيذ الفعال لتشريع غسل الأموال الذي سنَّته مؤخرا بغية استئصال أي نوع من الدعم المحتمل للإرهاب.

وفي رأينا، أن تبادل المعلومات والتفاعل المعزز فيما بين الدول، وفي المقام الأول على الصعيد الإقليمي يوفران إمكانية كبيرة لتعزيز الائتلاف العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، إن شتى المؤتمرات والمحافل والندوات الدولية تساعد كثيرا على تسهيل التعاون فيما بين الدول، وأحد هذه المؤتمرات الدولية، وهو مؤتمر خبراء دول وسط وشرق أوروبا بشأن الهجرة غير الشرعية، عقد مؤخرا في كييف. وقد نجح في وضع مجموعة من المقترحات من أجل استراتيجية دولية للحد من انتشار الإرهاب عن طريق تعزيز أنظمة الهجرة. ونعتقد أن استنتاجات هذا المؤتمر وغيره من المؤتمرات العديدة سوف تزيد في تعميق كفاحنا ضد الإرهاب وتعميق التفاعل الإقليمي الرامي إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وغيرها من الأخطار.

لن أركز على تقاريرنا الوطنية، التي قدمت للجنة بل اسمحوا لي أن أشدد على نقطة. إذ بالنسبة لأوكرانيا، مع بدء سريان الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في كانون الثاني/يناير من هذا العام، يصبح بلدي طرفا في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية بشأن الإرهاب الدولي.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناننا للجنة وللسفير غرينستوك على إسهامه البارز في عملها. وأتمنى كل نجاح لهذه الهيئة الهامة ولمكتبها الجديد في عملها المقبل. واسمحوا لي أن أؤكد على استعداد أوكرانيا لمواصلة التعاون عن كثب مع لجنة مكافحة الإرهاب لصالح قضيتنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل كولومبيا، وأعطيه الكلمة.

السيد غيرالدو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): ترحب كولومبيا بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبيرو نيابة عن مجموعة ريو وتوافق عليه تماما. بيد أن حكومة كولومبيا قررت الإدلاء ببيان في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن فيما يتصل ببند "التهديدات الموجهة للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية"، لأن الأعمال الإرهابية التي عانى منها بلدي في الأشهر الأخيرة تبرز البُعد الدولي للصراع الكولومبي الداخلي.

وباسم شعب وحكومة كولومبيا، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا لهذا المجلس لاعتماده في يوم الخميس الماضي القرار ١٤٦٥ (٢٠٠٣) الذي أدان الهجوم الإرهابي في بوغوتا في ٧ شباط/فبراير الذي أدى إلى مقتل ٣٥ شخصا من بينهم أطفال، وإصابة زهاء ٢٠٠ شخص.

ولسوء الحظ إنه في يوم الجمعة الماضي، أي في اليوم التالي لاعتماد ذلك القرار، كُتب علينا أن نُفجع بهجوم آخر باستخدام سيارة محملة بالقنابل لكن هذه المرة ضد مساكن في مدينة نيفا في جنوبي كولومبيا، أدى إلى مقتل ١٥ شخصا، من بينهم عدد من الأطفال، وإلى إصابة ٥٠ شخصا وتدمير أكثر من ٧٠ مسكنا من مساكن الفقراء. وقد شهد بلدنا موجة جديدة من الإرهاب كان القاسم المشترك الأعظم فيها مغاورو ما يطلق عليه القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، الذين أعلنوا أنه ستكون هناك عمليات إرهابية أخرى من هذا النوع.

وتود حكومة كولومبيا، في هذه الجلسة العلنية التي يعقدها مجلس الأمن، أن تتقدم ببعض الأفكار بشأن

الإرهاب. فصراعنا الذي طال أمده أصلا، أصبح له في هذه الأيام جانبان منفصلان: الجانب الداخلي والجانب الخارجي. وأقول بشكل عام، إن الجانب الأول هو وحده الذي يجري بحثه حاليا: الهجمات، وأعمال القتل، والإرهاب، والقنابل، والألغام المضادة للأفراد، وعمليات الاختطاف، والابتزاز، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وكلها جرائم تُرتكب داخل إقليمنا ومن قِبل جماعات مسلحة غير قانونية.

وفيما يتعلق بهذا الجانب، تقر حكومة كولومبيا بالالتزامات الواقعة عليها. وانطلاقا من احترامنا النموذجي للدستور والقانون والمعاهدات الدولية وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، تقوم حكومة بلادي بتعزيز وجود الدولة، من خلال زيادة أعداد الجنود وضباط الشرطة الذين تلقوا تدريبا أفضل، وكُلفوا بحماية جميع المواطنين الكولومبيين. ونحن نسعى إلى توفير الأمن الديمقراطي للمدنيين وأعضاء النقابات العمالية والمدافعين عن حقوق الإنسان، ورجال الأعمال، والعمال. وهذا الجانب، أي الجانب الداخلي، يمثل أحد المتغيرات التي يتعين علينا نحن الكولومبيين أن نتعامل معها ونتحكم فيها.

إلا أن هناك جانبا آخر قليلا ما يُشار إليه، وأعني به الجانب الخارجي. فالهجمات التي أشرتُ إليها من قبل لم تكن ممكنة لولا التحالف المميت القائم بين تجار المخدرات والمغاورين الذين يحصلون على التمويل من خلال ذلك النشاط. كما أن المتفجرات المهلكة يتم التفاوض والحصول عليها من الخارج، ويدفع ثمنها عن طريق الحسابات المصرفية الخارجية التي تمول من الاتجار بالمخدرات. والسلائف الكيميائية اللازمة لإنتاج المخدرات غير المشروعة تصل إلى كولومبيا من خلال نفس الإجراءات. وأقول بشكل عام إن هذه العملية نفسها تستخدم للحصول على الأسلحة التي تؤجج الصراع في بلدي.

وهذا هو السبب في أن كولومبيا لا تستطيع وحدها أن تصمد في كفاحها ضد الإرهاب وحليفه الذي لا ينفصل عنه سواء داخل البلد أو خارجه، ألا وهو تلك المشكلة العالمية، مشكلة المخدرات غير المشروعة. وبدون تعاون المجتمع الدولي، لا من الناحية المالية فحسب، بل أيضا من الناحية القانونية، وأنشطة الشرطة، كتلك المطلوبة بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لن نكون قادرين على مكافحة هذا الإرهاب وراعيه، وأعني الاتجار بالمخدرات.

ولهذا السبب، نتوجه إلى الأمم المتحدة لعلها، اتساقا مع دورها في الأوقات العصيبة، وفيما يتعلق بالجوانب الدولية من الصراع الداخلي الكولومبي، توضح لنا طريقا نتبعه، ونحث المجتمع الدولي على دعم الشعوب والدول التي تعمل جاهدة من أجل الحفاظ على المبادئ السامية لهذه المنظمة، وتناضل يوميا في سبيل حماية كرامة كل فرد من البشر.

وفي سياق التأكيد مجددا على التأييد الذي أعربنا عنه – بصفتنا دولة غير عضو في مجلس الأمن – للعمل الذي يضطلع به المجلس ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له، في ظل قيادة السفير غرينستوك الحكيمة، بهدف مكافحة هذه الآفة العالمية، أود أن أؤكد على يقيننا بأن مجلس الأمن سيتمكن من الوفاء بتوقعات شعوبنا فيما يتعلق بدوره التاريخي في التصدي للإرهاب في كل مناطق العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل تركيا، وأعطيه الكلمة.

السيد جنغيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): قبل يومين فقط من انعقاد هذه الجلسة لمجلس الأمن التي تتناول التداعيات الدولية المترتبة على الأشكال الحديثة لإرهاب، وقع هجوم إرهابي مروع في جمهورية كوريا. وبالتالي، أود في البداية أن أعرب عن تعازينا القلبية للضحايا، وأنقل أعمق آيات المواساة من الشعب التركي إلى الشعب المنكوب في تلك الدولة الصديقة.

وأود أيضا أن أهنئ صديقتنا الحميمة ألمانيا بنجاحها في قيادة أعمال مجلس الأمن في فترة حرجة للغاية، فترة يجب أن تدلل فيها الدبلوماسية على أنها فن المصالحة، وهذا في الواقع ما يجب أن يكون، ويتعين علينا فيه جميعا أن نضع أفضل تقاليدنا في مكان الصدارة.

ومن دواعي الأسف، أن أعمالا جبانة كتلك التي راح ضحيتها مؤخرا أكثر من ١٢٠ من الأبرياء، تتردد أصداؤها عبر العالم، وتزيد من وعينا، وبصورة غير مرغوب فيها بقدر ما هي ملتوية، بأن الإرهاب، بغض النظر عن الأشكال العديدة التي يتستر وراءها بمهارة، أصبح في عصرنا حقا قضية عالمية مشتعلة تتطلب على وجه الاستعجال تعاونا دوليا أكبر وأكثر فعالية.

وفي هذا الحادث الأخير، على سبيل المثال، شهدنا مدى سهولة الحصول على سلاح فتاك وحمله وسط مئات من الأشخاص. ومع أن السلطات الكورية لم تتمكن في الحال من ربط دوافع الإرهابي ''بقضية أسمى'' أخرى، فإن ما قام به كشف بوضوح عن درجة التطور المميتة التي وصل إليها الإرهابيون اليوم، سواء كانوا يعملون فرادى أو كجزء من مجموعة.

وإنني لمتأكد من أن كل شخص عاقل في العالم يتساءل عن ماهية التطورات المشؤومة التي يمكن أن تكون جارية الآن في كثير من الدوائر السرية، في وقت يمكن أن تنتهي فيه الأجهزة التكنولوجية الحديثة إلى أيدي أفراد أو جماعات تكنّ نوايا إرهابية.

واسمحوا لي أن أقول في هذا المنعطف إن تركيا أعلنت تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلي به ممثل اليونان بعد قليل. ومع ذلك، ففي ضوء أهمية التجربة التركية في هذا المقام، وبالنظر إلى الأثر المباشر المترتب على هذا الأمر بالنسبة للأحداث الحالية، طلبت الكلمة حتى أزيد التشديد على عدد من النقاط.

وقد أكدتُ بالفعل على واحدة منها، وهي أننا بحاجة عاجلة إلى تعاون دولي أكبر وأكثر فعالية في مكافحة الإرهاب. والواقع أننا نشعر بالجزع لأن نرى أنه ما زال هناك من يترددون عندما يتعلق الأمر بشجب الإرهاب شجبا تاما وكاملا. وأيا كانت مزايا الحاجة إلى معالجة ما يسمى الأسباب الجذرية للإرهاب، فينبغي أن يكون من الواضح سلفا كل الوضوح أننا لا نستطيع البدء في تصنيف وترتيب أشكال الإرهاب على نحو منظم بعناية؛ ولا باستطاعتنا أن نتصدى بصورة صحيحة للدوافع الكامنة وراء الإرهاب. ولا يمكننا أن نظهر أية درجة من اللين تجاه الإرهاب. ولا يمكننا أن نتكلم بشكل منطقي عن ''أنواع أفضل من الإرهاب''، لأن الإرهاب يفترض العنف. والإرهابيون مستعدون للقيام بكل ما في استطاعتهم لتحقيقه. ولطالما قلنا ذلك من قبل.

واليوم، لا تشك تركيا في أن طبيعة التهديد الذي يواجهه العالم لم تتغير حتى الآن. والهجمات الإرهابية في بالي وومومباسا وبوغوتا تؤكد أن الإجراءات المستمرة وطويلة الأجل، والتضامن فيما بين الأمم، والعمل الدولي المتضافر، ما هي إلا بعض العناصر الأساسية التي ما زلنا نحتاجها اليوم في كفاحنا ضد هذه الآفة.

ولعلنا في النهاية لا نضعف عزيمتنا بالحزن والأسف. ولعلنا لا نسمح للنظريات الخاوية التي لا نهاية لها بأن تصرفنا عن الجوانب العملية من كفاحنا ضد عدو البشرية والحضارة هذا. ولقد قلنا ذلك كثيرا. فلنر الآن الحاجة إلى تعزيز الاحترام المتبادل حتى نتمكن بكل أمانة من حشد حكمة الشرق والغرب التي لا يتخطاها الزمن. ولنفهم، ونساعد

الجميع على أن يدركوا، أنه ما من قضية سامية يمكن أن تستفيد من أعمال الإرهاب.

إن الإرهاب لم يعد يكتفي بضرب صلب الديمقراطية والمجتمع المدني، ولا بتعويق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. بل إنه يفعل أكثر من ذلك. فقد شرع في قتل روح الحضارة ذاتها؛ وفي إنكار القيم الجوهرية والمبادئ الأساسية التي تنبني عليها الحضارات في كل بقاع العالم. والواقع أن الإرهابيين تنكَّروا للقضايا التي يدّعون أنهم يتكلمون ويعملون لصالحها. وحقيقة الأمر أنهم يحولون قضاياهم الأسمى المزعومة إلى قضايا مشينة.

لقد انتظر العالم بما فيه الكفاية. وسئم العالم العقلانيات الزائفة. وسئم العالم النبوءات الكاذبة المتأرجحة والوصفات الطبية المتكاثرة وكلها تدعو بطريقة أو بأخرى إلى بث الخوف والاشمئزاز بين جموع الأبرياء باعتبار تلك طريقة سياسية ناجعة وصحيحة تؤثر في أغلب الأحوال على الدول في هذا الصدد.

وحين ننظر إلى تاريخ الإرهاب نرى بوضوح أنه كلما كانت الاعتبارات السياسية تجند فكرة القتل بحق فالحقيقة الأساسية للقتل العمد يزور على الفور.

هكذا كان الحال بالأمس، وهو نفسه تقريبا اليوم. ولا مفر من التحايل على الحقيقة الأساسية – وخاصة أمام الجثة المسجاة.

وهذا هو السبب في أنه ينبغي أن تكف الدول عن تشجيع ومساعدة الأنشطة الإرهابية والتساهل معها في أراضيها. فنظرا إلى البراعة التقنية التي أبداها الإرهابيون في ذلك اليوم، وإلى قدرات التكنولوجيا الحديثة والسهولة النسبية في الاتصالات والنقل وعبور الحدود أصبح وقف نشاط الجماعات الإرهابية يقرب من درجة تنظيم الجماعات الإرهابية عن علم.

وفي عالم يستطيع الإرهابيون فيه أن يخططوا ويعملوا على النطاق العالمي تصبح إقامة تعاون مؤسسي بين الدول يكفل سلاسة عمل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، على رأس الأولويات. وبالمثل ينبغي أن تنشئ الدول آليات لتتبع تدفق الأموال التي تجمع وتدار في أغلب الأحوال قسرا على يد جماعات راديكالية مشبوهة ومجاهرة. والواقع أن رابطة غسل الأموال والاتجار بالأسلحة والاتجار بالمخدرات، تلك التي نراها كثيرا كلما بحثنا في مؤامرات الشبكات العالمية من الجماعات الإجرامية والإرهابية، لا يمكن تركها لتتفشى وتشكل جزءا آخر من ثقافة الإفلات من العقاب.

وثمة سبب وجيه لتعزيز التعاون الدولي وينبغي أن نتخذ فورا الخطوات الضرورية في هذا الاتجاه. وينبغي ألا تتاح أي فرصة لتمكن الجماعات الإرهابية من الحصول السهل على الوسائل والأدوات السوقية.

وأخيرا وليس آخرا، فإن تركيا تولي أقصى أهمية للعمل الجاري في الأمم المتحدة وتؤيد التنفيذ التام والكامل لقراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠٢) و ١٣٧٣ (٢٠٠٢) وسائر قراراته التي تشكل في مجملها إطارا متينا لقيام منظمتنا بدور يليق بمثلها وعالميتها الفريدة. وينبغي التسليم بها في جملتها باعتبار ذلك انطلاقة هامة في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب.

كما أننا نرحب بالإعلان المرفق بقرار مجلس الأمن ١٤٥٦ (٢٠٠٣) في ٢٠ كانون الثاني/يناير، الذي يعيد تأكيد جدية التهديد الذي تشكله الأعمال الإرهابية ويطالب بمزيد من التعاون.

ونشيد كثيرا بأعمال لجنة مكافحة الإرهاب ونرحب بمبادرتها عقد اجتماع خاص مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في ٧ آذار/مارس. ونعرب عن امتناننا لرئيسها، السير جيريمي غرينستوك.

وتركيا، التي هي طرف في اتفاقيات الأمم المتحدة الاثنتي عشرة الدولية القائمة، تتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في اللجنة السادسة بشأن وضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، واتفاقية دولية بشأن قمع الإرهاب النووي. فذينك الصكان يكملان البنية الأساسية القانونية التي يجري صنعها اليوم.

وأنهي بياني بدعوة جميع الدول إلى التنفيذ الكامل للاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب مما هي طرف فيه، كما أدعو الدول التي لم تصبح بعد أطراف في اتفاقيات مكافحة الإرهاب المعتمدة برعاية المنظمة، إلى أن تبادر إلى ذلك.

والواقع أننا يجب أن نكفل ألا يوجد ملاذ آمن للإرهابيين، وأن نقاوم كل اتجاه قد يغري البعض بإيوائهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل اليمن، الذي أعطيه الكلمة.

السيد الساعدي (اليمن): أنتهز فرصة الحديث هذا للإعراب مجددا عن إعجابنا بالطريقة التي تديرون بها أعمال المجلس. وأعبر في الوقت نفسه عن تقديرنا لجهود سلفكم مندوب فرنسا الدائم. وباستعراض الأنشطة التي يقوم بها المجلس بهدف تنفيذ قراراته فيما يتصل بمكافحة الإرهاب الدولي فإننا نشعر بالتفاؤل للتوافق الواضح داخل المجلس وفي إطار الأمم المتحدة ككل للتصدي لهذه الأنشطة الخطيرة. وقد تضمن قرار المجلس الأخير ١٤٥٦ (٢٠٠٣) إجراءات وتدابير محددة، إذا ما تم الالتزام بتنفيذها فإنها ستعطي دون شك دفعة هامة على طريق العمل الدولي المنسق في هذا الاتجاه. ولسنا بحاجة إلى أن نوضح هنا نظرة الجمهورية اليمنية إلى ظاهرة الإرهاب الدولية. فقد سبق وأن شرحنا ذلك في أكثر من مناسبة. غير أن من المهم التأكيد دائما على أن ظاهرة الإرهاب الدولي تمثل أخطر القضايا التي تواجه المجتمع الدولي باعتبار الإرهاب عملا إجراميا لا يستهدف ثقافة أو دينا أو عرقا بعينه، ولا ينحصر في حدود دولة دون غيرها، لكنه آفة تطال الجميع. الأمر الذي يستوجب تنسيق الجهود وتوجيهها في ضوء فهم واضح لنشوء تلك الظاهرة وأسبابها والنفاذ إلى جذورها، فهما ومعالجة، دون الاقتصار على الظواهر.

ونحن في الجمهورية اليمنية سعداء بإدراك المجتمع الدولي لخطورة تلك الظاهرة وبالإجماع الذي تحقق حتى الآن على ضرورة مكافحتها والقضاء عليها. وكانت الجمهورية اليمنية سباقة إلى لفت الأنظار إلى هذه الظاهرة والدعوة إلى مواجهتها بجهود جماعية ومنسقة؛ لسبب بسيط هو أن الجمهورية اليمنية قد اكتوت بنار الإرهاب في وقت مبكر، وبالتحديد بعد ما يقارب عامين فقط من قيام دولة اليمن الواحد.

وقد تنامت ظاهرة الإرهاب، وتعددت الأعمال الإرهابية، وتنوعت حتى وصلت إلى ١٧ حادثة إرهابية حتى الآن في بلادنا.

كانت لتلك الأعمال أهداف لا تخفى، تتمثل في زعزعة الأمن والإضرار بالسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى عرقلة جهود التنمية في البلاد. حيث تقدر الأضرار المادية التي تلحقها تلك الأعمال الإرهابية في المجالات المختلفة بمليار وثمانمائة مليون دولار سنويا. وإدراكا منها لخطورة تلك الأعمال الهدامة وضعت حكومة الجمهورية اليمنية الإرهاب على رأس أولوياتها. وقامت باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الرامية إلى محاصرة الإرهاب والقضاء عليه. ولا يسعنا المجال لشرحها هنا. غير أن بعض الإجراءات التي اتخذت في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المشؤومة قد تم تضمينها في التقرير الوطني المقدم إلى اللجنة المعنية بمكافحة الإرهاب، وصدر في الوثيقة رقم S/2002/240 وفي الرد على استيضاحات اللجنة.

وتعمل الجمهورية اليمنية بشكل منفرد وبالتنسيق مع الدول المهتمة، ومنها حكومة الولايات المتحدة لتنفيذ المزيد من الإجراءات خلال المرحلة القادمة وسيتم عرضها على اللجنة في تقارير لاحقة. كما أنها صادقت على أغلب الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي، وتعكف حاليا على إصدار المزيد من التشريعات بهذا الخصوص.

إننا مع تقديرنا لما جاء في القرار الأخير للمجلس بهذا الخصوص، إلا أن الجهود المبذولة تظل تفتقر إلى المرجعية القانونية التي تحكم سياسات الدول وممارسة الحكومات في هذا المجال، فرادى ومجتمعة. ونود أن نؤكد من جديد على أن وفد الجمهورية اليمنية لا يألوا جهدا في سبيل إنجاح الجهود الرامية إلى صيغة متفق عليها للاتفاقية الدولية التي قامت الهند مشكورة بوضع مسودة لها. وفي هذا السياق نؤكد على ما طرحته العديد من الوفود من ضرورة أن تشمل الاتفاقية كافة الأعمال الإرهابية، سواء تلك التي يقوم بها الأفراد والجماعات أو إرهاب الدولة. ولا يمكن في الوقت نفسه القبول بأية صيغة تنكر على الشعوب حقها المشروع في مقاومة الاحتلال.

ويتمسك وفد الجمهورية اليمنية، وعلى أساس مبدئي، بضرورة الفصل بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة.

لقد تبلورت الآراء الدولية لمكافحة الإرهاب بعد أحداث أيلول/سبتمبر المشؤومة بشكل يدعو إلى التفاؤل. ويتجسد ذلك في إجراءات محددة ومنسقة، بدأت الدول المهتمة والمتضررة في تنفيذها أملا في القضاء على تلك الآفة. غير أن بعض الممارسات تتعارض بشكل جلي مع ذلك الهدف. وتهدد الإجماع الدولي الذي تحقق حتى الآن لهذه الغاية. فالحملة المسعورة التي تقوم بها بعض الجهات لإلصاق الإرهاب بالإسلام والمسلمين زورا وبهتانا تخفي في ثناياها رغبة محمومة وجامحة لتحقيق أغراض خاصة، بعيدة كل البعد عما نصبو إليه جميعا من تضامن واصطفاف لمواجهة تحديات الإرهاب. كما أن الكثيرين ونحن منهم، نبهوا إلى المخاطر الناجمة عن الازدواجية في المعايير، والانتقائية في تطبيق القرارات الدولية، خاصة فيما يتصل بقضايا الشرق الأوسط. وفي هذا السياق فإن وفد الجمهورية اليمنية يضم صوته إلى أولئك الذين يتساءلون عن موقف البعض، الذي ينكر على الفلسطينيين حقهم المشروع في مقاومة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، بينما يغض الطرف، بل ويبارك ضمنا وعلنا جرائم المستوطنين الإسرائيليين وإرهاب دولة إسرائيل.

وقبل أن أختتم بياني، عليَّ أن أقول كلمة حق، وهي التعبير عن الإشادة بعمل اللجنة المعنية بمكافحة الإرهاب، والإعراب عن التقدير لجهود رئيسها السفير جيريمي غرينستوك ولقيادته الحكيمة لأعمالها. ونؤكد استعداد وفد الجمهورية اليمنية لبذل قصارى جهدنا لتحقيق مزيد من التعاون لاستمرار وتطوير الجهود المبذولة للقضاء على آفة الإرهاب الخبيثة وشرورها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا البلدان الموافق على طلبات انضمامها إلى الاتحاد وهي، إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، فضلا عن النرويج، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الفرصة لإجراء مناقشة مفتوحة عن قضية الإرهاب ولاستعراض العمل الهام الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن.

وتمثل جريمة الإرهاب أخطر تحد مشترك يواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر. ويشكل الإرهاب خطرا شديدا يهدد الأمن الداخلي والخارجي، ويهدد العلاقات السلمية بين الدول ويهدد تطوير المؤسسات والمبادئ الديمقراطية وتطبيقها. ويشجب الاتحاد الأوروبي بصورة مطلقة جميع أعمال الإرهاب بصفتها أعمالا إجرامية لا مبرر لها، بغض النظر عن دوافعها، وأشكالها ومظاهرها، ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا بأنه لابد من تقديم الأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إرهابية وينظمونها ويرعونها إلى العدالة ومعاقبتهم حسب الأصول.

ولقد أظهرت الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بجلاء أن الإرهاب يمثل تحديا عالميا وأن مكافحته تتطلب اتخاذ إجراء عالمي متضافر. ولقد كانت مكافحة الإرهاب وستبقى أولوية عليا لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. بيد أن الاتحاد يعتقد بأنه لا بد من مكافحة هذا الوباء وفقا لحكم القانون والقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني في حالة الصراع المسلح.

ويدرك الاتحاد الأوروبي الدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الصدد، وسيظل ملتزما بدعم المنظمة فيما يتصل بمساعيها في هذا الميدان. إن التنفيذ العالمي للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقرارات أخرى صادرة عن مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب مسألة ذات أولوية مستمرة وعاجلة بالنسبة للاتحاد والدول الأعضاء فيه.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يهنئ لجنة مكافحة الإرهاب لقيامها بأعمالها بعزم وتفان وشفافية، وأن يقدم لها دعمه وتعاونه التامين. وتمثل اللجنة معلما بارزا في تاريخ مكافحة الإرهاب، لأنها توفر لمجلس الأمن آلية متابعة فعالة يرصد من خلالها بصورة شاملة التنفيذ العالمي للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونشيد أيضا بالسير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على العمل الممتاز الذي اضطلع به. وبفضل إرشاده ونصحه مضت اللجنة في طريقها بنجاح في مجابهة التحديات الكثيرة التي واجهتها ورسم مسار أكيد للمستقبل.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الحوار السري الذي أجرته اللجنة مع الدول المهتمة، كما يؤيد النصائح والإرشادات التي تقدمها لتلك الدول بهدف تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولقد مكّن ذلك الحوار اللجنة من أن تحدد الحاجة إلى المساعدة التقنية لدى تلك الدول وأن تبلغ الدول المانحة بالحاجة إلى تلك المساعدات. وحسبما أشار السير جيريمي غرينستوك في الجلسة الوزارية التي عقدها مجلس الأمن يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير، بدأت غالبية الدول الأعضاء في أرجاء العالم في الاستجابة للتحدي الذي يمثله القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويحث الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد تقريرا إلى لجنة مكافحة الإرهاب إلى أن تبادر بذلك لكي تفي بالتزامها في حدود الفترة الزمنية المحددة.

وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالإعلان المرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته الوزارية المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير والذي يؤكد من جديد جسامة الأخطار التي تشكلها الأعمال الإرهابية ويطالب جميع الدول باتخاذ إجراءات عاجلة لمنع وقمع تلك الأعمال. ويطالب الإعلان أيضا لجنة مكافحة الإرهاب بتكثيف جهودها للترويج لتنفيذ جميع عناصر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من قبل الدول الأعضاء.

ويسلم الاتحاد الأوروبي أيضا بالدور الذي يقوم به فرع منع الإرهاب التابع لمركز منع الجريمة الدولية لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال منع الإرهاب وتقديم النصح بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والصكوك القانونية الصادرة عن الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ويقوم الاتحاد الأوروبي من جانبه بدور هام بتقديم المساعدة إلى دول ثالثة في جهودها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، حدد الاتحاد عددا من البلدان بغرض البدء في تجريب مشاريع مساعدة جديدة في ميدان مكافحة الإرهاب. والمعايير التي طبقت لتحديد تلك البلدان هي وثاقة الصلة بمكافحة الإرهاب، والأهمية بالنسبة لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية، والاحتياجات إلى المساعدة التقنية، والاستعداد للتعاون ووجود ميزة نسبية للاتحاد الأوروبي.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزاما تاما بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولقد قدم الاتحاد الأوروبي بالفعل ثلاثة تقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب، ويرد التقريران الأول والثاني في الوثيقتين S/2001/1297 و S/2002/928. أما التقرير الأخير فقد قدمناه في الشهر الماضي مع وضع الاجتماع الاستثنائي القادم المقرر عقده في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ في الاعتبار. وتضم هذه التقارير تفاصيل الإجراءات المحددة المتخذة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويتضمن التقرير الأخير قائمة بالتشريعات الأخيرة التي سنها الاتحاد في المجالات التي يشملها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فضلا عن التدابير التنظيمية التي تمكن من تجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية للأفراد والجماعات والكيانات الضالعة في الإرهاب ومنع تقديم الخدمات المالية لهم.

وأنشأ الاتحاد الأوروبي أيضا آلية تنفيذية لمنع وقمع تمويل الإرهاب يطور من خلالها الاتحاد ويستعرض، على أساس منتظم، قائمة مشتركة تضم الأشخاص والجماعات والكيانات التي تشترك في أعمال إرهابية. وإضافة إلى ذلك، يجري حاليا تطوير خطط لتحسين تعاون الشرطة وتعزيز التعاون القضائي في الدول الأعضاء. والنموذج الأوروبي لأمر إلقاء القبض، الذي ينص على إجراءات تسليم مبسطة بين السلطات القضائية في الدول الأعضاء استنادا إلى مبدأ الاعتراف المتبادل بقرارات المحاكم، يشمل جرائم الإرهاب أيضا.

وطور الاتحاد الأوروبي أيضا تعاونا وثيقا مع بلدان ثالثة في ميدان مكافحة الإرهاب، لا سيما من خلال حوار مهيكل موسع. وفي هذا الصدد، تم تضمين مواد لمكافحة الإرهاب في علاقات الاتحاد التعاقدية مع بلدان ثالثة. وأقيم أيضا تعاون وثيق بشأن تلك المسائل بين الاتحاد الأوروبي وهيئات إقليمية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الاتفاقيات والبروتوكولات الـ ١٢ للأمم المتحدة وتنفيذها تضطلع بدور محوري في مكافحة الإرهاب، وأن الدول الأعضاء في الاتحاد ملتزمة بالتصديق على جميع تلك الاتفاقيات وبتنفيذها السريع من خلال اعتماد الموقف المشترك ٩٣٠ لمجلس الاتحاد الأوروبي في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

كذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي الاختتام المبكر بتوافق الآراء للمفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب، واعتماد مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، لا سيما في ضوء الخطر الذي تمثله جماعات إرهابية بعينها تمكنت من سبل الحصول على أسلحة التدمير الشامل.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2002/38) بالنيابة عن المجلس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

والذي نوّه فيه مجلس الأمن بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات الدولية الإقليمية ودون الإقليمية في دعم تعزيز قدرات الحكومات على مكافحة الإرهاب، وفي تعزيز تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي نفس البيان، يشجع مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب على إقامة حوار مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في المجالات التي يغطيها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). كذلك يطلب المجلس إلى اللجنة، بهدف تحسين تدفق المعلومات عن الخبرات والمعايير وأفضل الممارسات، ولتنسيق النشاط الجاري، أن تدعو جميع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى عقد جلسة استثنائية في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٣.

ويرى الاتحاد الأوروبي كذلك أن المنظمات الإقليمية والدولية ودون الإقليمية تضطلع بدور هام في مكافحة الإرهاب، وأن قيام تعاون أوثق مع لجنة مكافحة الإرهاب من شأنه أن يعزز جهودها ويسهم في تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها في هذا الميدان بصورة أفضل. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعقد الجلسة الاستثنائية للجنة مكافحة الإرهاب، ويعتقد أن الجلسة ستوفر فرصة طيبة للمشاركين فيها لاستكشاف المسائل التي غطاها إعلان مجلس الأمن المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، المرفق)، حسبما طلب مجلس الأمن أيضا.

ولاحظ الاتحاد الأوروبي كذلك أن بعض الاقتراحات قدمت خلال جلسة مجلس الأمن على المستوى الوزاري التي كرست لمكافحة الإرهاب المنعقدة في ٢٠ كانون الثاني/يناير من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. ويرغب الاتحاد الأوروبي في أن تجري متابعة تلك القرارات في الهيئات المختصة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالجانب الأخير، فبتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة محدودة ترمي إلى تقليص خطر حصول الجهات من غير الدول على أسلحة التدمير الشامل والمواد الإشعاعية ووسائل إيصالها. وتتضمن تلك المبادرة، التي استكملت بقائمة تدابير تنفيذ محددة اعتمدها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، العناصر الرئيسية الأربعة التالية: تعزيز الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار؛ وتحسين القيود على الصادرات؛ وتعزيز التعاون لنزع السلاح؛ والنهوض بالحوار السياسي مع الدول الثالثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد كابغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): تؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلت به بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو ونعرب عن امتناننا على هذه الفرصة لمواصلة النقاش عن الإرهاب الدولي، الذي بدأه وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير. وفي إندونيسيا وروسيا وكولومبيا وكينيا، من ضمن أماكن أخرى، شنّت هناك مؤخرا هجمات بشعة ذات وحشية مروعة، مما يكسب هذا النقاش أهمية أكبر.

وفي عام ١٩٩٢، هاجم الإرهاب الدولي جمهورية الأرجنتين، مدمرا السفارة الإسرائيلية في بيونس آيرس. وفي عام ١٩٩٤، تكرر الهجوم على الأرجنتين بتدمير الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة، وهي أهم منظمة للمجتمع اليهودي في الأرجنتين. وقد خلف هذان الهجومان أكثر من ١٠٠ قتيل. وأخطأت المنظمة التي نفذت هذين الهجومين لو ظنت أنها لم تكن تهاجم سوى المجتمع اليهودي في بلدي. لقد كانا هجومين على المجتمع الأرجنتيني برمته، وفهمتهما الأرجنتين على هذا النحو.

وقبل أكثر من عقد، وبالإشارة إلى الهجوم الذي وقع في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢، قال وزير خارجية جمهورية الأرجنتين، غويدو دي تيلا، في الجمعية العامة أنه بالنسبة

للإرهاب، لا يمكن أن تكون هناك أسئلة، وإنما هناك مجرد إجابة في شكل التزام أقوى وأكثر تصميما وعنادا من كل دولة بمكافحته حتى يتم القضاء عليه.

وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، وبعد الهجوم الثاني الذي أشرت إليه، بعث بلدي برسالة (S/1994/890) يحث فيها مجلس الأمن على تصعيد تعاونه لمكافحة هذه الجرائم. وقد كرر المجلس ذلك الطلب في بيانه الرئاسة في ٢٩ تموز/يوليه من ذلك العام (S/PRST/1994/40).

وما فتئت الأرجنتين تؤكد، كما فعلت خلال فترتها الأخيرة في مجلس الأمن، أنها تعتبر جميع الأعمال الإرهابية بدون استثناء إجرامية ولا يمكن تبريرها وإن الطابع الإجرامي للإرهاب مستقل عن أي دافع أو مسوغ يتذرع به ولا شيء يبرره. فالإرهاب تهديد خطير للسلام والأمن الدوليين. ويدين بلدي بشكل قاطع كلأ الأعمال الإرهابية ويؤكد من جديد الحاجة إلى تصعيد التعاون الدولي لمنع ومكافحة هذه الأعمال. وترى جمهورية الأرجنتين أنه ينبغي أن تكون هذه المكافحة مشروعة قانونيا وقائمة على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، كما ورد، ضمن جملة أمور، في قرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٨ بشأن حقوق الإنسان والإرهاب.

والإرهاب، من أجل مضاعفة قوته، يضم قواه إلى قوى الجريمة العابرة للحدود الوطنية، ويستخدم التكنولوجيا الجديدة، ويحصل على أسلحة التدمير الشامل ويستغل الثغرات في النظام المالي العالمي. ويمكن رؤية هذا التوجه، على سبيل المثال، في حالة كولومبيا، حيث يتحالف الإرهاب مع الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وبما أن هذه الجريمة تتجاوز حدود أي بلد ما، فإن التصدي لها يجب بالضرورة أن يتجاوز الحدود أيضا. وكما أكد الأمين العام، أن الأمم المتحدة تتمتع بوضع فريد لبناء تحالف عالمي يكفل الشرعية الدولية في التصدي للإرهاب في الأجل البعيد.

إن الإرهابيين انقضاض على الحياة البشرية ويسعى إلى تدمير المبادئ والقوانين الحضارية والقيم المشتركة بين البشر أجمعين. فهو ظاهرة إجرامية تفتقر إلى الشفقة، وظاهرة لاإنسانية وشرسة تعطل التعايش بين البشر. فلذلك السبب، أنه يشكل بالتأكيد أخطر تهديد للسلام على الكوكب. ولقد أدرك ذلك منذ وقت طويل مجلس الأمن والجمعية العامة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية.

وعقب الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أنشأ مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب التي أظهرت فعاليتها تحت القيادة الماهرة للممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير جيريمي غرينستوك، الذي نشيد به على عمله.

إن الأرجنتين تؤيد جميع أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وتتعاون منذ البداية مع اللجنة التي هي أداة حيوية لتنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب. ولقد قدمت بلادي التقرير المطلوب وفقا للفقرة ٦ من القرار، كما قدمت تقريرا استكماليا ثانيا.

ونشعر أنه بالإضافة إلى مساعدة الدول على تحسين تشريعاتها، ينبغي للحنة أن تتعاون في رصد تنفيذها العملي. والتعاون مع المنظمات الإقليمية هام أيضا، في نظرنا، وينبغي توسيع مجاله. ولذلك نرحب بمبادرة زيادة هذه الاتصالات وعقد جلسة مع تلك المنظمات في ٧ آذار/مارس.

يجب أن يرتكز التعاون الدولي العالمي الناجح لمكافحة الإرهاب على إطار عمل قانوني سليم عالميا. ولذلك، نحث الدول على التصديق على الاتفاقيات الحالية. ونتفق على أن هناك ضرورة لمضاعفة الجهود للتوصل إلى توافق آراء بشأن مسودة الاتفاقية الشاملة وعلى اتفاقية مكافحة الإرهاب النووي.

وثمة جانب آخر لمكافحة الإرهاب ينبغي لنا ألا نغفل عنه. وذكّرنا الأمين العام، في ٢٠ كانون الثاني/يناير، بأنه مثلما لا يمكن تبرير الإرهاب، فلا يمكن تجاهل صنوف الظلم التي يستخدمها المجرمون ذريعة له — من قبيل الفقر المدقع.

ويكمن وراء كل مشاكل انعدام الأمن هذه ظلم وحيف هائل يقض مضاجع المجتمع الدولي في هذا الوقت. وقد اعتمدنا قبل عامين فقط إعلان الألفية، النص الذي يتسم بالقوة والوجاهة أكثر من أي وقت مضى. وينبغي لمقاصده وأهدافه أن تساعدنا على اتخاذ نُهج أوسع لدحر الجماعات التي تشعر بأنها مهمشة ويائسة والتي تستغل تلك الأسباب الجذرية ذريعة للإرهاب.

ومع ذلك، فقد حدث الكثير منذ إعلان الألفية، وبزغت عوامل جديدة تتسبب في الخوف والريبة والفقر واليأس. ويجب أن نفهم أن نطاق مفهوم الأمن الآن أوسع بكثير مما كان عليه بشكل تقليدي.

ونلاحظ مع الارتياح أن مجلس الأمن بدأ النظر في هذه المشاكل على وجه السرعة. ويؤكد الإعلان بشأن مكافحة الإرهاب المعتمد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ضرورة معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية بغية شن حرب أوسع نطاقا على تلك الآفة. إن الفقر المدقع والأسباب الداخلية والخارجية التي تسهم في التسبب في الإرهاب ليست مسائل غير ذات صلة بجدول أعمال المجلس، إذ أنها تستخدم ذريعة للتهديد الخطير للأمن.

ومجموعة البلدان السبعة – عدد منها ممثل هنا في المجلس – ستتفهم أن هذا شيء يجب أن تلفت إليه وأنها يمكن أن تسهم في الجهد المبذول لحل هذه المشاكل، التي تنبع بدرجة كبيرة من العوائق التجارية الجائرة والإخفاق في تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا والاستثمار.

وينبغي ألا نتجاهل مناخ اليأس الذي يولِّد انعدام الأمن والإرهاب. وسيتعين على البلدان الصناعية والبلدان النامية أن تشكل تحالفا للرخاء والعدالة وهما أكثر أداتين فعالية لتحرير العالم من فقدان الأمن لإثبات بطلان حجج الذين يستغلون بأبشع الصور احتياجات ويأس شعوب البلدان النامية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية على قائمتي ممثلة جنوب أفريقيا، وأعطيها الكلمة.

السيدة ندهلوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم على عقد هذه المناقشة المهمة لمتابعة النقاش على المستوى الوزاري الذي أجري في ٢٠ كانون الثاني/يناير لمكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للسفير غرينستوك ممثل المملكة المتحدة على الطريقة المثالية التي ترأس بها لجنة مكافحة الإرهاب. فاللجنة، تحت رئاسة السفير غرينستوك، وضعت معايير للشفافية لعمل مجلس الأمن وأقامت حوارا فعالا مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول أفضل السبل لتعزيز قدراتنا الجماعية لمكافحة آفة الإرهاب الدولي.

وقد اشتركت جنوب أفريقيا وغيرها من الدول الأفريقية في عملية تقييم ذاتي طلبها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لآلياتنا التشريعية والتنفيذية. وبمساعدة من خبراء مكافحة الإرهاب التابعين للجنة، حددنا مجالات نحتاج إلى تعزيزها في إطارنا التشريعي لمكافحة الإرهاب، ونحن نتخذ الإجراءات التصحيحية الضرورية. وقد قدمت جنوب أفريقيا ثلاثة تقارير وطنية شاملة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وستواصل بلادي العمل عن كثب مع اللجنة ومع مجلس الأمن بغية تهذيب وتحسين قدرات مكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما أعارت جنوب أفريقيا

أحد خبرائها في صياغة تشريعات مكافحة الإرهاب للعمل في المجموعة الأساسية لخبراء لجنة مكافحة الإرهاب.

وقد أبرزت المناقشة على المستوى الوزاري في مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير أهمية المحافظة على مستوى التعاون الدولي الملحوظ والذي لم يسبق له مثيل والذي ظل سائدا في مكافحة الإرهاب منذ الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والهجمات الإرهابية المؤخرة التي نفذت في إندونيسيا وكولومبيا والاتحاد الروسي وكينيا. وقد أكد بعض المتكلمين وبحق أننا لا يجوز أن نسمح لأنفسنا بأن ننقسم نتيجة حملات عسكرية جديدة مثار خلاف لا تؤدي إلا إلى صرف أنظارنا عن الحرب ضد الإرهاب.

والرسالة التي انبثقت بوضوح عن النقاش الوزاري أنه لا يمكن أن تأمل حكومة تعمل بصورة انفرادية في أن تدحر أطرافا عاملة غير دول تستخدم تكنولوجيات معقدة واتصالات وموارد على صعيد عالمي، وتتجاهل كلية تقريبا الحدود بين الدول. ويتضح بالقدر ذاته أن التعاون المتعدد الأطراف واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والمعايير الدولية المتعلقة بحماية الحريات المدنية ينبغي أن تشكل الصخرة الصلبة لجهدنا الجماعية للقضاء على آفة الإرهاب.

وقد أعرب المجلس وبحق في الإعلان المرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)،

> ”أن الإرهاب لا يمكن دحره، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، إلا باتباع نهج شامل مطرد ينطوي على مشاركة وتعاون فعليين من جانب كافة الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، وعلى مضاعفة الجهد على الصعيد الوطني“؛

ويوضح هذا النهج الشامل ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب من قبيل الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان والاحتلال الأجنبي. ويستغل الإرهابيون الشعور باليأس والإحباط الذي يظل يتعاظم أينما تجبر الشعوب على العيش من دون أمل ومن دون حرية. ولا يمكن لأي تدابير تشريعية أو لأي قدر من أعمال الشرطة أو لجمع معلومات استخبارية أو لقوة عسكرية ضمان أمننا إذا ظلت احتياجات ملايين المتضررين والمهمشين في كل أرجاء العالم مهملة.

ولا يتضح ذلك بصورة جلية أكثر مما يبدو في الشرق الأوسط حيث يتعرض الشعب الفلسطيني للوطأة الهدامة لأكثر من ٣٠ عاما من الاحتلال غير القانوني والإذلال اليومي والمعاناة المرتبطة بسياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلية القائمة على العنف. ويعتمد نجاح أو فشل جهود مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب إلى حد كبير على الطريقة التي تتعامل بها جهود المجلس لمكافحة الإرهاب مع أزمات مثل التي في فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى.

الإرهاب ليس سوى واحد من التهديدات المرتبط بعضها ببعض والمتعلقة بأمننا. وفي الجنوب الأفريقي، كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم، ما زال الملايين من الناس يتعرضون لتهديد المجاعة والفقر. إن موارد الدول المكرسة للأمن الغذائي والتي تكاد تصل إلى التداعي في بعض البلدان لا تتحمل تعقيدات مكافحة الإرهاب. ومن المهم لذلك أن يكون مجلس الأمن واقعيا فيما يتوقعه من الدول الأعضاء وأن يكثف جهوده المبذولة لتوفير المساعدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب لمن يحتاجون إليها. وأذكر هذه النقطة لأن لجنة مكافحة الإرهاب سوف تنتظر من الدول قريبا أن تتخذ المزيد من التدابير الموضوعية لمكافحة الإرهاب.

وتتعلق إحدى المسائل التي تود جنوب أفريقيا أن ينظر فيها تحديدا مجلس الأمن واللجنة تصورات عامة الناس فيما يتعلق بالإرهاب. فكثير من البلدان، ولا سيما في الشمال المتقدم النمو، تصدر بيانات أو بلاغات غامضة غير

محددة وغير موثقة لتحذير مواطنيها من خطر الهجمات الإرهابية المحتمل تعرضهم له في الخارج. ولا تحدث هذه البيانات غير الموثقة والانتقائية تأثيرا سلبيا على مكانة البلد المعني فحسب، بل تؤثر أيضا على حالة الأمن فيه. ويمكن لهذه البلاغات علاوة على ذلك أن تلحق ضررا بالغا باقتصادات دول الجنوب النامية، وذلك بالتأثير سلبا على الاستثمار الأجنبي والسياحة الأجنبية.

بيد أن خطر الإرهاب في الواقع ليس أقل، إن لم يكن أكبر، في مدن الشمال ومزاراتها السياحية. وترى حكومتي أنه في الحالات التي يتم فيها الحصول على تقارير استخباراتية ذات مصداقية عن احتمال شن هجمات إرهابية، ينبغي تسليم هذه المعلومات للسلطات الأجنبية المعنية حتى يتسنى اتخاذ إجراءات وقائية.

ولا تزال جنوب أفريقيا وسائر البلدان الأفريقية على التزامها الراسخ بمكافحة الإرهاب، وتتطلع إلى زيادة التفاعل والتعاون المستمر في هذا الشأن مع الدول الأخرى، ولجنة مكافحة الإرهاب، ومجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تقديري لكم يا سيدي الرئيس لعقدكم هذه الجلسة، وعن تقديري للأمين العام للملاحظات الموفّقة التي أدلى بها يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير، وللسفير غرينستوك لقيادته القديرة والإحاطة التي قدمها للمجلس.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها من البلدان التي عانت معاناة بالغة من أعمال الإرهاب، شديدة الاهتمام بهذا الموضوع وقد عقدت العزم على ألا تدخر وسعا في سبيل تحقيق الأهداف المحددة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد قدمنا حتى الآن في نطاق هذه العملية تقريرينا المبدئي والتكميلي إلى اللجنة. وتنفيذا لهذا القرار، أنشأت حكومة بلادي لجنة تنسيق وطنية لتيسير تنفيذ القرار. ومع أن الكثير من القوانين الحالية يعاقب على أعمال الإرهاب، فإن مجلس الوزراء والبرلمان عاكفان نتيجة لذلك على النظر في مشروعي تشريعين شاملين، هما على وجه التحديد قانون مكافحة الإرهاب، وقانون مكافحة غسل الأموال. ويرمي قانون مكافحة غسل الأموال، وفقا لقرارات مجلس الأمن، إلى وضع آلية قانونية وعملية لتحقيق الفعالية في وقف الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم للمنظمات والجماعات الإرهابية، بينما يتصدى قانون مكافحة الإرهاب للمسألة من كافة جوانبها. وانتظارا لاعتمادهما، وتمشيا مع القوانين السارية، اتخذت أيضا ترتيبات عملية لزيادة الأمن في المناطق الحساسة وتعزيز آليات مكافحة غسل الأموال في النظام المصرفي.

وما زالت التدابير الخاصة التي اعتُمدت على طول حدود إيران الشرقية الطويلة المليئة بالثغرات عقب مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١ مباشرة، بهدف قطع الطريق أمام تسلل القاعدة، سارية بانتظام. كما تشترك أجهزة إنفاذ القوانين الإيرانية في عمليات واسعة النطاق للقبض على المشتبه في كونهم إرهابيين ممن يحتمل دخولهم الإقليم الإيراني من بلدان مجاورة. ونتيجة لهذه الأنشطة، تم اعتقال عدة مئات من الرعايا الأجانب المشتبه في ضلوعهم في أنشطة إرهابية تم تسليمهم إلى حكومات بلدانهم الأصلية.

ويشكل الإرهاب خطرا ملحا يتطلب استجابة مستمرة على الصعيد العالمي. وتبرهن الخسارة الأليمة في الأرواح الناجمة عن الهجمات الإرهابية من قبيل الهجمات التي ارتُكبت خلال الأشهر الماضية بجلاء على أن النجاح في مكافحة الخطر ما زال بعيد المنال. وهي تبرز ضرورة مواصلة التعاون وتوسيع نطاقه على الصعيد الدولي، الأمر الذي

لا يتسنى ولا يكون فعالا إلا إذا اضطلعت الأمم المتحدة بدور محوري وتنسيقي بتحديد المعايير الدولية الفعالة وتوجيه رسالة واضحة عن أعمال العنف التي تستهدف المدنيين لا يمكن قبولها.

ولاشك في أن المزيد من التعاون على مكافحة الإرهاب يتطلب زيادة التفاهم بين الدول والحد من التوتر والصراع. وكما أكد الأمين العام أمام المجلس يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣:

"ولكن يجب ألا تغيب عن نظرنا أبدا حقيقة أن أي تضحية بالحرية أو بحكم القانون داخل الدول – أو أي إثارة لتوترات جديدة بين الدول باسم مكافحة الإرهاب – ستمنح الإرهابيين نصرا لا يمكن أن يحققه أي عمل إرهابي يرتكبونه بأنفسهم". (S/PV.4688، الصفحة ٣)

وينبغي أن أحذّر أيضا من بعض المحاولات الرامية إلى السعي لإساءة استغلال الحملة على الإرهاب بالنيل من الشعوب وقمع حقوقها المشروعة في تقرير المصير، ولا سيما شعب فلسطين. ولا شك أن هذه الإساءة لا تعين على المضي قدما في مكافحة الإرهاب.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشدد على ضرورة التصدي بمزيد من الجدية وفي إطار مؤسسي للصلات القوية التي تربط بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وقد عانت جمهورية إيران الإسلامية معاناة هائلة في مكافحة الاتجار بالمخدرات الآتية من أفغانستان. واليوم، بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية، ما زال الاتجار بالمخدرات يزود الإرهابيين وقوى زعزعة الاستقرار في أفغانستان بالعصب المالي، مما يهدد الإنجاز الباهر الذي حققه المجتمع الدولي والشعب الأفغاني.

وبالنظر إلى أن الاتجار بالمخدرات لا ينفصل عن الإرهاب وأن القائم به عصابات دولية جيدة التنظيم والتجهيز تتمتع بصلات في مختلف القارات، فلا محل للشك في أن مكافحته تتجاوز موارد فرادى البلدان. وفي هذا السياق، نرى من الجدير بالترحيب الإشارة الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلى "الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات..." وأشياء أخرى، وتشديد الفقرة ذاتها على ما يلي:

"ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والدولي تدعيما للاستجابة العالمية في مواجهة التحدي والتهديد الخطيرين للأمن الدولي".

ونلاحظ أن لجنة مكافحة الإرهاب لم تتخذ بعد إجراء بهدف تنفيذ تلك الفقرة من القرار. ويحدونا الأمل والرجاء في أن تنظر اللجنة في تدابير للتعامل مع هذا الجانب الهام من الإرهاب العالمي أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة بعد ذلك لممثل ألبانيا.

السيد ديليا (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أذكر كم يرى وفدي من الملائم عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة مكافحة الإرهاب البالغة الأهمية. ونتجه إليكم يا سيدي الرئيس بالشكر على هذا، ونشعر بدافع عميق للإدلاء بدلونا في هذا الصدد.

واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن تقديري للجنة مكافحة الإرهاب ولرئيسها السفير غرينستوك، على الإدارة الممتازة والعمل الممتاز لكفالة تنفيذ جميع الدول الأعضاء استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب. وقد أصبحت اللجنة في الواقع عاملا هاما يحظى بالاحترام من عوامل توافق الآراء الدولي بشأن مكافحة الإرهاب. وأود أن أؤكد مجددا أن وفدي يشاطر مجلس الأمن إصراره على الإبقاء على الزخم

الذي حققته لجنة مكافحة الإرهاب، ويؤيد تأييدا كاملا الإعلان الوزاري الذي اعتمد مؤخرا بموجب القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣). ونرى أنه يحدد الخطة لانطلاقة أخرى في مجال مكافحة الإرهاب، ونتفق مع ما جاء فيه من رسائل وتوصيات، ونعتزم الامتثال لها.

ويتسم الإرهاب بطابع عالمي. وقد اتفقنا جميعا على تحويل ذلك ببساطة إلى مسؤولية عالمية عن مكافحته – باعتبارها مسؤولية أي عضو من أعضاء المجتمع العالمي. ويدرك وفدي تلك المسؤولية، وذلك الوعي بالتحديد، ويأتي إلى هنا اليوم ليؤكد عضويته النشطة في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب.

وإن ذكرى ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وضحايا الاعتداءات اللاحقة في موسكو وكراتشي وبالي وغيرها من الأماكن، تلهمنا على الدوام بمكافحة الإرهاب بأقصى ما يمكن من التصميم. كما تذكرنا بأن الإرهاب يهدد جميع البلدان وجميع الشعوب. وقد استفدنا من تلك الحكاية الحزينة درسا مفاده أنه علينا، في مواجهة الإرهاب، واجب القيام بالتعبئة الجماعية واتخاذ إجراءات قوية – مجتمعين ومنفردين – لمكافحته بأهداف واضحة ونتائج إيجابية. وتشيد حكومة ألبانيا بجميع ما تم عمله بالفعل في الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونقدر الدور الحيوي الذي يضطلع به مجلس الأمن ونعترف خصوصاً، بما تبذله لجنة مكافحة الإرهاب التي لا غنى عنها من نشاط. وتدرك ألبانيا إدراكا تاما التزاماتها بوصفها عضواً في هذه الهيئة الدولية، وتعلن بشكل راسخ أنها ستظل مشاركا ومتعاونا نشطا في التحالف العالمي ضد الإرهاب.

ونحن مدركون تماما أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله، وأن هناك حاجة إلى القيام به على نحو أفضل. وينبغي لنا أن نقوم بتعبئة المزيد من الموارد وأن نكون متيقظين وملتزمين وألا نكون متسامحين، ولا نرضى بأن نتكل على أكاليل الغار. وينبغي أن نتحلى بقدر أكبر من سعة الخيال. ونحن مدركون تماما أنه ينبغي لنا بوجه خاص أن نضاعف من جهودنا على الصعيد الوطني في أي مجال يتصل اتصالا مباشرا أو غير مباشر بالإرهاب أو ييسر تهيئة مناخ إرهابي والقيام بنشاط إرهابي مثل الجريمة المنظمة أو العقاقير غير المشروعة أو الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو غسل الأموال، ضمن أمور أخرى.

ويجري العمل على تحويل وعينا إلى عمل – عمل إيجابي – بتأييد ومساعدة من أي مصدر من المصادر الدولية المتاحة لنا للمساعدة والتوجيه. وقد أولت الحكومة الألبانية والمؤسسات الألبانية في برامجها أولية رئيسية لمكافحة الإرهاب. ويعتبر تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بمثابة مسعى يومي لنا. وركزنا على المجالات التي نحتاج إلى التصدي لها أولا. وعملنا على سن تشريع يشمل مختلف جوانب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وسوف نواصل القيام بذلك. وإننا نعمل باستمرار على إنشاء جهاز تنفيذي فعال من أجل منع تمويل الإرهاب. وقمنا بالتصديق أو نحن بصدد التصديق على مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب.

ويحث وفدنا هذه الهيئة الدولية، مجلس الأمن، ولجنة مكافحة الإرهاب على مواصلة إبقاء هذه المسألة على رأس جدول أعمالهما، من أجل مواصلة الاعتراف بهذه المسؤولية الخاصة وتحملها، ومواصلة مطالبة أي دولة عضو – بما في ذلك بلدي – باتخاذ إجراءات مسؤولة. وينبغي لنا جميعا أن نساعد على كفالة أن تظل لجنة مكافحة الإرهاب – كما ذكر السفير غرينستوك بشكل ودي وسليم – لجنة تتمتع بحس مستمر حيال الهدف والاتجاه والزخم. وستقدم ألبانيا مساهمتها المتواضعة. وسوف نشغل مكاننا وسنظل في الصفوف الأولى على متن مركبة مكافحة الإرهاب التي تقودها اللجنة.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أكرر من جديد أن الإرهاب شر عالمي وأنه يتطلب كفاحا عالميا. وينبغي لنا أن ننتصر في ذلك الكفاح؛ فمصيرنا في أيدينا. وقد عرّف أحد مشاهير الفلاسفة التاريخ بأنه الخلاصة الإجمالية للأمور التي كان يمكن تجنبها. ويعتقد وفدي اعتقادا جازما أننا معا، سنكتب تاريخ هذا المسعى العالمي لمكافحة الإرهاب باعتباره الخلاصة الإجمالية للأمور الطيبة التي حدثت: كقصة من قصص النجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل كندا، وأعطيه الكلمة.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): تود كندا أن تعرب عن امتنالها لمجلس الأمن على إجراء هذه المناقشة العلنية بشأن التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ونلاحظ أن هذه المناقشة هي بالفعل استمرار للمناقشة التي بدأت قبل شهر في جلسة أسفرت عن اتخاذ القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣). ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن رأينا في ذلك القرار وكذلك في الإطار الأوسع للأمم المتحدة المكرس لمكافحة الإرهاب.

تعتقد كندا أن القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) يسهم إسهاما هاما في الأساس الذي أرساه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وفي الإطار القانوني الدولي الموجود لمكافحة الإرهاب.

(واصل كلمته بالانكليزية)

وهناك طابع هام يتسم به هذا القرار الأخير وهو التعاون. وقد أصبحنا نفهم جميعا تكافل بيئتنا الأمنية الراهنة. وحيثما يكون أحد شركائنا ضعيفا في مواجهة الاستغلال الإرهابي، فإننا جميعا معرضون للخطر.

وتقتضي مصلحتنا المشتركة تعزيز التعاون فيما بيننا لمكافحة الإرهاب. وتعتبر كندا أن إنشاء إطار دولي لمعاهدات المساعدة القانونية المشتركة المترابطة خطوة هامة في الاتجاه الصحيح في مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة الدولية. وتتيح هذه المعاهدات للوكالات القضائية ووكالات إنفاذ القوانين لدى كل منا إمكانية الوصول إلى الشهود وإلى جميع من يدّعى الاشتباه بارتكابهم للجرائم. وتعتبر الاتفاقات الأخرى، مثل مذكرات التفاهم، أدوات قيمة تتيح تبادل معلومات أمنية واستخباراتية ومعلومات تتصل بإنفاذ القوانين بين كل من هذه الوكالات.

كما تؤيد كندا الطلب الذي وجهه مجلس الأمن إلى الدول لمساعدة بعضها بعضا على تحسين قدرتها على منع الإرهاب ومكافحته. وقدمت الوزارات والوكالات الكندية الاتحادية التدريب والخبرة إلى أكثر من ٤٠ دولة في جميع أنحاء العالم لمساعدتها على مكافحة الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة. وسوف نعمل المزيد.

وهناك حاجة، فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، إلى قيام الدول المانحة بتجنب الازدواجية وكفالة سد الثغرات في تقديم المساعدة المتعلقة ببناء القدرات على مكافحة الإرهاب. ومن المهم أن نتفادى زيادة العبء الإداري الملقى على عاتق البلدان المستفيدة. وتعمل كندا مع بعض المانحين على بلوغ هذا الهدف، إلا أننا نشجع المانحين الآخرين المهتمين بالأمر على الانضمام إلينا في تبادل المعلومات.

وما برحنا دوما نتطلع إلى لجنة مكافحة الإرهاب باعتبارها مركزا لتنسيق المساعدة المتعلقة ببناء القدرات على مكافحة الإرهاب، ونأمل أن يظل ذلك محور تركيز لجنة مكافحة الإرهاب على سبيل الأولوية برئاسة إسبانيا. ونتطلع على كل حال إلى مزيد من التوجيه من لجنة مكافحة الإرهاب بشأن الأولويات وبشأن السبل التي يمكن فيها لكندا، بصفتها من الدول المانحة ودولة غير عضو في المجلس، أن تقدم المساعدة. ونرى أن لجنة مكافحة الإرهاب قد وفت

بولايتها حتى الآن على نحو يتسم بالكفاءة، ونود أن نهنئ السفير غرينستوك على ما أبداه من أهلية القيادة.

وهناك حاجة، على نحو ما يلاحظ القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، إلى تعزيز الضوابط المفروضة على المواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي تتمتع بإمكانية مميتة. وتعتبر المعاهدات الدولية، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمّية، آليات رئيسية تساعد على تعزيز أهداف نزع السلاح وتكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتشارك كندا بشكل فعال في المفاوضات المتعلقة بتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونتطلع إلى اختتام المفاوضات في الشهر القادم بنجاح. وستتبرع حكومة كندا، من أجل دعم الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الحماية المادية للمواد النووية في جميع أنحاء العالم، من خارج الميزانية بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار، إلى خطة عمل الوكالة المتعلقة بالأمن النووي. وتعتقد كندا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور رئيسي في تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي قد لا تكون لديها مستويات ملائمة أو كافية من الأمن المادي في المرافق النووية. ولا نزال ملتزمين بدعم العمل الذي تقوم به الوكالة في هذا المضمار.

كما تساعد أنظمة مراقبة الصادرات المفروضة على الموردين - مثل مجموعة الموردين النوويين ومجموعة أستراليا، التي تشارك فيها كندا بنشاط - على كفالة عدم وقوع هذه المواد والتكنولوجيا التي يمكن أن تساهم في انتشار أسلحة الدمار الشامل في أيدٍ غير مرغوب فيها. وفي هذا المجال، يعتبر أن درهم وقاية خير من قنطار علاج.

ونلاحظ في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) تشديد مجلس الأمن على تهيئة بيئة من التسامح والاحترام المتبادلين بوصف ذلك عنصرا هاما في نهج شامل لمكافحة الإرهاب. وفي سياق كندا المتعدد الثقافات، يستحيل الكلام على تدابير لمكافحة الإرهاب بدون أن تدرك إدراكا تاما الآثار المحتملة على الأقليات. وهذه الآثار المحتملة كانت في طليعة الأفكار التي تداولناها عندما وضعنا قانون مكافحة الإرهاب في كندا. وذلك القانون يبعث أيضا برسالة واضحة ليس بشأن الإرهاب فحسب، وإنما أيضا بشأن مكافحة أعمال الحقد والتمييز.

إن كندا تؤيد هذا النهج الشامل الذي يسعى إلى التصدي لحالات الصراع والعنف كجزء من مكافحة الإرهاب على نطاق أوسع. ونعتقد أن المجتمعات العادلة والمنصفة مهيأة على النحو الأفضل لمنع الإرهاب. والأرجح أن شعوبها أقل عرضة لاستغلال الإرهاب. وما فتئ الكنديون يعززون حقوق الإنسان منذ فترة بعيدة وكذلك الحكم الرشيد والتطور الديمقراطي بوصف ذلك ضروريا لتطوير مجتمعات مستقرة وآمنة. وحكومة كندا عاقدة العزم على تعزيز التعاون مع شركائنا الدوليين لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل السلفادور، وأعطيه الكلمة.

السيد لاغوس بيساتي (السلفادور) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ بياني بتهنئتكم، سيدي، بالنيابة عن وفد بلادي، على الطريقة التي تترأسون بها هذا الجهاز الهام جدا للأمم المتحدة خلال هذا الشهر، في وقت حاسم لمستقبل العلاقات الدولية، ولا سيما للمنظمة التي هي أسمى تعبير عن تعددية الأطراف.

ونهنئ كذلك السفير غرينستوك على عرضه بوصفه رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب. ونحن نشيد به على كل ما أنجزه.

وبينما نؤكد مجددا تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو التي نحن عضو فيها، نود

أن نغتنم هذه الفرصة لنعرض بعض الملاحظات الإضافية بشأن مسألة تتصف بأهمية كبرى لكل عضو في المجتمع الدولي نظرا لما يترتب عليها من آثار وعواقب وخيمة بالنسبة إلى الاستقرار والمؤسسات الديمقراطية والتنمية، فضلا عن تمتع شعوبنا الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل تهديدا عالميا يتصف بخصائص فريدة جدا لا يمكن التصدي لها إلا على نحو مشترك يقضي ببذل جهود متضافرة ومتحدة وقيام تعاون وثيق نعتقد أنه ينبغي استمرار تنسيقه في الدرجة الأولى من جانب لجنة مكافحة الإرهاب عملا بالولاية المنصوص عليها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونود أن نؤكد مجددا أنه منذ اتخاذ ذلك القرار، إلى جانب القرارات الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، اعتمدت حكومة السلفادور الأحكام والخطوات الضرورية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي للوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها في إطار تلك القرارات، وعرضت تعاونها ودعمها في جميع الأوقات على لجنة مكافحة الإرهاب في تنفيذ ولايتها.

وفي هذا الصدد، وبتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قدمت حكومة السلفادور عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تقريرها الأول عن التدابير المتخذة أو التي ستتخذ لمكافحة الإرهاب الدولي. وتبع التقرير تقديم تقريرين مكملين له، واحد في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والآخر سيرسل اليوم إلى رئيس اللجنة. وكل تقرير يتضمن ردودا على ملاحظات لجنة مكافحة الإرهاب بشأن التقرير الأول.

وبناء عليه، نعيد التأكيد مرة أخرى على استعداد حكومة السلفادور لبذل الجهود الضرورية من أجل التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وأذكر أنه بغية تحقيق نتائج أفضل، نحن بانتظار فرصة لقاء عضو في اللجنة بغية تحديد نوع المساعدة المطلوبة من السلفادور لزيادة قدرتها على مكافحة الإرهاب.

ولقد دللت السلفادور على التزامها بمكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي بعملها رئيسة للجنة الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب التي عقدت دورتها العادية الثالثة في سان سلفادور في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وفي تلك المناسبة، أكدت مجددا وزير خارجية السلفادور، السيدة ماريا يوجينيا بريسويلا دي أفيلا، على أن:

"السلفادور على استعداد تام لمواصلة المشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في منع الإرهاب من الإيقاع بحضارتنا وبطريقة عيشنا".

وفي ذلك الاجتماع، اعتمدت اللجنة إعلان سان سلفادور المعني بتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب. ويحث الإعلان الأول في المنظومة الأمريكية التي لم تنضم بعد إلى اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة بشأن الإرهاب والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة على أن تفعل ذلك. وأعاد أيضا تأكيد التزامنا بتعزيز التعاون فيما بين الدول والمنظمات الإقليمية والعالمية.

وأود أن أبلغ المجلس بأن المجلس التشريعي في السلفادور صدّق في الأسبوع الماضي على اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والاتفاقية الدولية لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، إلى جانب البروتوكولات الإضافية. وستُودع صكوك التصديق في الأيام القليلة المقبلة. وانضمامنا إلى هذه الصكوك الهامة رأب الصدع في قوانيننا، ووفر لنا إطارا قانونيا يزيد من تعزيز المساعي الوطنية لمكافحة ذلك البلاء الذي يصيب جميع بني البشر.

وفي الختام، أعرب عن تقديرنا للجنة مكافحة الإرهاب على عملها، ولمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي مكّنتنا من تبادل الآراء بشأن مسألة مكافحة الإرهاب الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب لتناول بعض المشاكل والرد على بعض الأسئلة التي طرحت في المناقشة.

السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية): لن استغرق وقتا طويلا في الكلام. أود أولا أن أشكر الدول الأعضاء على بياناتها هذا الصباح، التي كانت بيانات هامة وإيجابية جدا، وأن أعرب عن التقدير لها أيضا على العمل الجاد الهائل الذي تقوم به في مجمل عملية التفاعل بين لجنة مكافحة الإرهاب والدول الأعضاء. إن ما تقوم به في عواصمها وما تفعله وفودها يتصف بأهمية كبرى، ويتم الاضطلاع به على نحو جيد جداً.

باعتقادي أن ما أسفر عنه هذا الصباح هو الدعم والزخم من الدول الأعضاء، وهذا الأمر هام للغاية بالنسبة للجنة مكافحة الإرهاب. ويدرك أعضاء تلك اللجنة جيدا أنه يتعين علينا مواصلة العمل في المستقبل وهو عمل حيوي لنا.

وأعتقد أن ممثل فيجي تكلم على الخيوط العديدة التي يتألف منها نشاطنا في هذه العملية المعقدة جدا ضد تهديد حقير. وبتنا ندرك إدراكا متزايدا أن علينا أن ننشئ شبكة عالمية. ويتعين أن تكون واسعة وشاملة، وهذا ما نحاول أن نفعله وأعتقد أن ذلك وارد بصورة جلية في الإعلان المتضمن في القرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣). وأعتقد أنه وارد في استجابة اللجنة – رغم أن الأمر يبدو بيروقراطيا في ورقة المتابعة لهذا الصباح – بطريقة شاملة جداً وعملية بصورة متزايدة. وأعتقد أن الدول الأعضاء تقدر ذلك.

وأريد أن أؤكد لأعضاء الأمم المتحدة أنه في تلك المتابعة – وأعتقد أن ممثلي مصر وجنوب أفريقيا أشارا إلى هذه النقطة – سنتفهم وضع كل دولة على حدة. هناك قدرات متفاوتة وسرعات متفاوته ممكنة أثناء العمل. وطالما أن كل دولة عضو تعمل بكامل طاقتها لذلك سيكون لديها شريك راغب في لجنة مكافحة الإرهاب.

وجاءت التعليقات غزيرة – كمية مشجعة للغاية – على النشاط الإقليمي الجاري حاليا. وتنص الفقرة ٥ من الإعلان المرفق بالقرار ١٤٥٦ (٢٠٠٣) على ما يلي ”ينبغي أن تساعد الدول بعضها بعضا على تحسين قدراتها“، وقد بدأت الدول في ذلك.

وأريد أن أثير غبطتكم للخطة، فأقول، إن منظمة الدول الأمريكية لا تزال في اعتقادي في مقدمة المنظمات الإقليمية بسبب تلاحمها وبسبب التفاصيل الدقيقة التي تهتم بها في برامجها. غير أن جميع المنظمات الإقليمية قطعت شوطا بعيدا عما كانت عليه قبل ١٨ شهرا. وأرى ذلك تطورا مشجعا للغاية. فهي تدرك بوصفها منظمات وبوصفها دولا أن من مصلحتها البُعد عن الإرهاب. فثمة مثالب اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة لترك الإرهاب يحدث وينمو في أراضي أي دولة.

وأرى أن جنوب أفريقيا، مرة أخرى، هي التي أوضحت بغاية الحبك أهمية العمل الجماعي لبلوغ مصالح كل دولة عضو. ولكون ذلك قد تحقق قيمة كبيرة، فثمة نمو في آليات هذه المنظمات. وثمة نمو في أنشطة التبادل الثنائية والمتعددة الأطراف وفي التنسيق التنفيذي. وثمة نمو في عقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات. وثمة نمو في تبادل أفضل الممارسات. وقيمة هذا كله تفوق كل تقدير.

وأعتقد أن فيجي هي التي تكلمت كذلك عن مجالات الضعف. فالإدراك متزايد في كل الدول لوجود

ثغرات في أدائها وفي تجمعها لمكافحة الإرهاب وهي تتعلم عنها من المشاركة في النشاط الجماعي. وأرجو أن يكون مؤتمرنا في ٧ آذار/مارس مجرد مجموعة من المعلومات المتبادلة، خطية وشفوية، بل يكون أيضا تبادلا لكيفية ملء نقاط الضعف هذه بأيسر سبيل عن طريق ما نتعلمه من أفضل الممارسات في أماكن أخرى.

كذلك أتوجه بالشكر إلى الدول التي تسهم في برامج المساعدة بل وإلى المنظمات الدولية أيضا. والاتحاد الأوروبي يقترب الآن كثيرا من هذه الجبهة لكن الولايات المتحدة واليابان وأستراليا وكندا أوضحت جميعها بجلاء، إضافة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مقدار ما تقوم به في مناطقها بوجه خاص. نعم، هذا يحتاج إلى تحديد الأولويات. ونعم، لجنة مكافحة الإرهاب - ستساعد - وقد ذكرت كندا ذلك - في تحديد الأولويات لبرامج المساعدة. وهذا أمر يعكف عليه السفير وارد.

كذلك ينبغي أن يذكر شيء عن الصلات بين الجريمة الدولية المنظمة وأسلحة الدمار الشامل. واللجنة ستعمق البحث في هذا الأمر في المستقبل القريب وأعتقد أن نحو ١٠ دول أعضاء ذكرت هذا صباح اليوم، وأرجو ألا يكون ذلك حلما - أن يثبت أن الهياكل التي ننشئها الآن لمكافحة الإرهاب في الشبكة العالمية ذات قيمة كبيرة في نشاط مكافحة الأشكال الأخرى من الجريمة الدولية المنظمة، وفي نهاية المطاف في إقامة هيكل أكثر تلاحما وفعالية لإبعاد أسلحة الدمار الشامل عن أن تصل إلى الأيادي الخاطئة.

إن الطلبات التي استمعنا إليها صباح هذا اليوم بزيادة الترابط والشفافية مع وجود مبادئ توجيهية - وقد تطرقت إليها إسرائيل وليختنشتاين - تلقى من اللجنة آذانا صاغية. وأرى أن علينا أن نكون حذرين، بوصفنا لجنة، من أن نحاول عمل كل شيء بأنفسنا. فالمنظمات المهنية المختصة هي التي ينبغي أن تدعو إلى المؤتمرات والعمل التنفيذي بشأن الطيران المدني والشحن وسائر أشكال المواصلات وأعمال الجمارك وتحديد الأسلحة. فثمة هيئات أفضل كثيرا من لجنة مكافحة الإرهاب لتقوم بهذا العمل. ولكننا سنتولى توزيع العمل للتأكد من حدوث هذا النشاط.

أما عن المبادئ التوجيهية بشأن الامتثال، وهي النقطة التي أثارتها ليختنشتاين فالمبادئ التوجيهية الأساسية هي الموجودة في نص القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولن نتوقف عن الدعوة إلى ذلك. ولكنني أرى أن اجتماع ٧ آذار/مارس سيبحث بشكل مفيد في المعايير العالمية لتكون مبادئ توجيهية في كل من المجالات الأساسية. وستجد الوفود أنه مع زيادة المواد المنشورة من اللجنة والمنظمات الشقيقة سيوفر هذا الحجم من الأعمال المكتوبة مجموعة عظيمة الفائدة من المبادئ التوجيهية والمعلومات للدول الأعضاء وهي تعد برامجها الوطنية.

وأرى أن اللجنة، بعد فترة أخرى من الوقت - وسوف نتحدث عن ذلك في المستقبل - سوف تحتاج في نهاية المطاف، برئاسة خلفي السفير آرياس، إلى أن تتطور لتصبح هيئة أكثر مهنية. وأرى أن نبدأ إعداد أفكارنا لذلك، وهذا ما سوف تفعله في الفترة المقبلة.

وأختتم بالإعراب عن شكري العميق لكم، سيادة الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، وإلى اللجنة على عملها الشاق المتواصل ومهنيتها المتزايدة، وإلى هيئة خبرائنا الرائعة أمانتنا التي ساعدتنا، وكما قلنا صباح هذا اليوم فهي تزداد فعالية وخبرة في كل وقت.

وأرى أننا الآن قد ناقشنا وحلّلنا وخطّطنا بما فيه الكفاية. وستكون الفترة القادمة فترة العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير غرينستوك على ما قدمه من إيضاحات.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): من الصعب أن يتحدث المرء بعد هذه الملاحظات القيمة التي أبداها السيد السفير غرينستوك. إلا أن ما ورد في بيان ممثل إسرائيل يجعل من الصعب عليّ ألا أقول بضع كلمات.

تعتز سورية دائما بأنها كانت في طليعة الدول التي واجهت الإرهاب ونجحت في التصدي له، وهي تفتخر بأنها تتعاون مع جميع دول العالم، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، لتطويق الإرهاب والقضاء عليه.

وقد أكد مسؤولون على مستوى رفيع في أكثر من بلد أن تعاون سورية معهم في مكافحة الإرهاب قد أنقذ أرواحا. ولقد انتخبت دول العالم سورية بأغلبية شبه مطلقة لعضوية مجلس الأمن. وجاء ذلك تقديرا منها لدور سورية في الحياة السياسية الدولية، وفي منطقة الشرق الأوسط.

ولفترة امتدت حوالي عام وشهرين، عملت سورية بكل جهد ممكن لإغناء عمل المجلس وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب. وتعرف الدول الأعضاء في مجلس الأمن مساهمة سورية الفعالة والغنية في عمل لجنة مكافحة الإرهاب. وأعضاء المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خلافا لمزاعم مندوب إسرائيل، يعون جيدا دور سورية الفعال في هذا المجال.

وأحذّر أن أكبر خطر على حملة مكافحة الإرهاب العالمية هو هذا المنطق الإسرائيلي الإرهابي لمكافحة الإرهاب. ويبدو أن جهل ممثل إسرائيل لمبادئ العمل الدولي وأساليب عمل مجلس الأمن وكيفية مناقشاته للمسائل المعروضة عليه وعمل لجانه الفرعية، أعماه عن تلمس الحقيقة، وأودى إلى لجوئه إلى أساليب رخيصة لدى الحديث عن مسائل جدية في مسائل عمل المجلس. هل يعتقد ممثل إسرائيل بجد أنه قادر على تضليل أعضاء المجلس والمجتمع الدولي؟ لا نعتقد ذلك.

إن الفلسطينيين الموجودين في سورية والذين يتحدث عنهم ممثل إسرائيل ويقدرون بحوالي ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ إنسان فلسطيني هم ضحايا الإرهاب الإسرائيلي. إن العالم يرى ويسمع ممارسات إسرائيل وإرهابها. فلقد قامت إسرائيل في عام ١٩٤٨ على منظمات مارست الإرهاب. وسجلات وزارة الخارجية البريطانية مليئة بالمعلومات المتعلقة بذلك. أما قتل الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة للسلام، على يد عصابات إرهابية إسرائيلية فهو معروف للجميع. وكذلك مؤخرا قتل العديد من موظفي الأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويبدو أن إسرائيل لا تريد أن تفهم بأن الاحتلال هو الإرهاب. فماذا يعني قتل ما يزيد على ١٨٠ ٢ فلسطينيا خلال العاملين الماضيين فقط. وماذا يعني قتل حوالي ٣٠ فلسطينيا خلال اليوم ونصف اليوم الأخيرين؟ أي فلسطيني في كل ساعة. إن الإرهاب هو تحول جيش كامل لممارسة الإرهاب. فماذا يعني هذا التدمير المنظم لمنازل الفلسطينيين؟ وإسرائيل هي التي رمت بالآلاف من الأطفال الأبرياء إلى رحمة مطر الشتاء وثلجه وأجوائه الباردة. بل ماذا يعني تدمير منزل فوق أربعة من سكانه يوم أمس وقتلهم جميعا؟ أليس ذلك إرهابا؟

مشكلة إسرائيل أنها لا تفكر إلا في أطفالها ومستوطناتها واحتلالها وضرورة الحفاظ على هذا الاحتلال واستمراره، وفي مرافقة جنود الاحتلال الإسرائيلي للأطفال الإسرائيليين إلى مدارسهم. كما ذكر ممثل إسرائيل.

أما أطفال فلسطين الذين يقتلون كل يوم بدم بارد، ويقف جنود ودبابات الاحتلال الإسرائيلي على أبواب منازلهم لمنعهم من الذهاب إلى المدارس، وليس الاكتفاء بقتلهم، فإنهم في المنطق الإسرائيلي ليسوا بشرا على ما يبدو.

ولقد عُرضت في كافة أعمال هذا المجلس وفي العديد من المناسبات صورة الطفلة ذات الشهور الأربعة واسمها، إيمان حجّو التي دخلت أربع رصاصات إسرائيلية رأسها الصغير لتحوله إلى أشلاء. أما الطفل محمد الدرّة فقد شاهدتموه جميعا وهو يُقتل بيد قوات الاحتلال الإسرائيلي. هل هذه حياة أم موت؟ أليس ذلك إرهابا.

يحق لجميع الدول أن تتحدث عن الإرهاب إلا إسرائيل فهي رمز للإرهاب وتجسيد له. فلتوقف إسرائيل احتلالها لأرضنا. ولتوقف إسرائيل استيطانها ومستوطنيها ونهجها ونهبها لحقوقنا. لقد قلنا ونكرر أن الاحتلال هو الإرهاب، بل أنه قمة الإرهاب. والاحتلال هو الاحتلال. والاحتلال هو الإرهاب.

ولقد دعمت دولنا نضالات شعوب العالم ضد الاحتلال، على الرغم من اتهام البعض لنا آنذاك ولهذه النضالات بأنها إرهاب.

ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن سورية ستتابع تعاونها مع جميع الدول لمحاربة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره. وستدعم كل الجهود المبذولة لتعزيز عمل لجنة مكافحة الإرهاب بغية التنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بعناصره كافة.

وأعرب عن الشكر للسفير غرينستوك، على كل الجهود التي بذلها أثناء رئاسته لهذه اللجنة خلال المرحلة الماضية؟ ونعد جارنا السفير آرياس، الممثل الدائم لأسبانيا، والرئيس القادم للجنة، بمواصلة هذا التعاون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي.

وبهذا، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.